الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ..

قسم: العلوم الاقتصادية .....

رقم: .....

ميدان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع : العلوم الاقتصادية .....

تخصص: مالية وجباية .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: عماري تقي الدين

تحت عنوان:

دور شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر
دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة
(2014-1999)

لجنة المناقشة:

- ذبيحي عقيلة ..... جامعة المسيلة ..... رئيسا.
- قشي حبيبة ..... جامعة المسيلة ..... مشرفا ومقررا.
- حدباوي أسماء ..... جامعة المسيلة ..... مناقشا.

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الأعز والأحب الناس إلى قلبي بعد سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم. إلى الذين قال فيهما خالق السماوات والأرض:

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى رمز الصمود والكفاح، عزة النفس والكبرياء، إلى الذي علمني الاعتماد على النفس وبعث في روحي حب التعلم والمضي قدما إلى الأمام ومتابعته لي في كل المسار الدراسي بكل عناية واهتمام.

إليك أبي الغالي – حفظك الله لي.

إلى صاحبة أكبر قلب عرفته في حياتي، الكأس الذي أفاضني حبا هادئا. إلى رمز الصبر والعطاء سبب تقدي بنفسي، حبيبتي وقرة عيني.

إليك أمي الغالية – أدامك الله لي ورعاك.

إلى كل إخوتي وأخواتي الذين عاشوا معي تحت سقف واحد حفظكم الله ورعاكم

وإلى كل أصدقائي وكل طلبة دفعة 2017/2016 ماستر مالية وجباية وإلى كل من عرفته معرفة خير واحترام

إلى التي أكتبها في النهاية وهي في قلبي البداية الجزائر الحبيبة عاشت لنا في أمن وسلام.

تقي الدين.

تشكرات

قال الله تعالى : ﴿ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ .

وإذا كان من تمام الواجب شكر ذوي الفضل، فإنني أتقدم بأخلص الشكر والتقدير الأستاذتي الفاضلة" قني حبيبة" على ما بذلته من جهود مخلصة في سبيل تقويم هذا البحث، وما قدمته لي من توجيهات فأسأل الله تبارك وتعالى أن يجازيها عني خير الجزاء، وأن يحفظها ويرعاها إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر كل موظفي وكالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

وإلى كل الطلبة دفعة 2017/2016 ماستر مالية وجباية.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
إهداء	
تشكرات	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
ملخص	
Résumé	
مقدمة	أ
الفصل الأول: تأصيل نظري حول شركات التأمين والقطاع الفلاحي في الجزائر.	/
تمهيد	06
المبحث الأول: أساسيات عن التأمين	07
المطلب الأول: مفهوم التأمين	07
المطلب الثاني: أهمية التأمين	10
المطلب الثالث: شركات التأمين	12
المبحث الثاني: واقع الفلاحة في الجزائر	14
المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	14
المطلب الثاني: المشاكل والأخطار التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر	18
المطلب الثالث: التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش قطاع الفلاحة	20
المبحث الثالث: أثر التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية في الجزائر.....	24
المطلب الأول: الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)	24
المطلب الثاني: التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)..	27
المطلب الثالث: دور التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر ..	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: دور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في دعم النشاط الفلاحي في ولاية المسيلة	/
تمهيد	32
المبحث الأول: شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري	33

المطلب الأول: شركات التأمين العمومية	33
المطلب الثاني: شركات التأمين الخاصة.....	37
المطلب الثالث: التعاضديات والتعاونيات	38
المبحث الثاني: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(وكالة المسيلة)....	41
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي_ CNMA_...	41
المطلب الثاني: التقديم بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة)....	42
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة)..	44
المبحث الثالث: إنجازات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة)....	50
المطلب الأول: آلية سير عملية التأمين الفلاحي	50
المطلب الثاني: كيفية معالجة ملفات التأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون	/
الفلاحي في ولاية المسيلة	54
المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة ..	56
خلاصة الفصل الثاني	61
الخاتمة	62
قائمة المراجع	67
الملاحق	71

فہرس

الجزء الاول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007 - 2015)	24
02	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007 - 2015).	27

فهرس

الأسئلة

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007- 2015)	25
02	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2007-2015)	27
03	الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة	48
04	بيان تدفق المعلومات	51
05	تمثيل بياني يمثل نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات	/
/	(2007-2015)	56
06	تمثيل بياني يعبر عن قيمة التعويضات مقارنة بالتحصيلات (1999- 2014)	57
07	تمثيل بياني يعبر عن قيمة الأعباء مقارنة بالإيرادات (1999 -2014)	58
08	تمثيل بياني يعبر عن النتائج المحققة من الصندوق (1999 – 2014).....	59

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور شركات التأمين في دعم النشاط الفلاحي في الجزائر، ونظرا لأهمية الموضوع على الساحة المحلية فقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى التأمين وبعض الجوانب التي تتعلق به كأهمية شركات التأمين. ثم تناولنا الجانب الفلاحي في الجزائر وذلك بذكر مختلف المراحل التي مر به وما صاحبه من برامج التي طبقت من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة على النظام من أجل النهوض به وتحسينه.

كما لا ننسى بالذكر تطرقنا إلى التأمين الفلاحي ومختلف منتجاته التي يقدمها للفلاحين قصد تشجيعهم على الاستثمار في الفلاحة من أجل النهوض بالتنمية الفلاحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا زيادة دخل الفلاحين، لأن التأمين الفلاحي يلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الفلاحية، لذلك يعد هذا القطاع من القطاعات الهامة التي وجب الاهتمام بها وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والفلاحية بشكل خاص ويتمثل هذا الدور في تقليل المخاطر على الفلاحين وتعويضهم في حال تحقق الخطر المؤمن ضده مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للاكتفاء الذاتي والحد من التبعية للخارج.

ومن هنا نجد أن الجزائر قد اهتمت بهذا القطاع وقامت بعدة اصلاحات من أجل تحسينه والوصول إلى المستوى المطلوب، لهذا قمنا بدراسة ميدانية على أرض الواقع لإثبات مدى صحة أن شركات التأمين تدعم النشاط الفلاحي وذلك بدراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة الذي يعتبر مؤسسة تأمينية فلاحية بامتياز وذلك لما يقدمه من خدمات ومنتجات للفلاحين تساعدهم على تجاوز مختلف الأخطار التي قد يتعرضون لها والتي تمس بشكل مباشر مصدر رزقهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع التأمين بصفة عامة والتأمين الفلاحي بصفة خاصة لا يزالان يحتاجان المزيد من الاصلاحات قصد النهوض بهذا القطاع إلى المستوى الذي يليق به تماشيا مع مختلف التطورات التكنولوجية .

الكلمات الافتتاحية: التأمين، التأمين الفلاحي، التنمية الفلاحية.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en relief le rôle des sociétés d'assurance dans le soutien des activités agricoles en Algérie , et vu de l'importance de ce sujet au niveau national, nous avons abordé dans la présente l'assurance et tout ce qui la concerne. Par la suite, nous avons évoqué le secteur agricole en Algérie et ce par l'étude des différentes phases de son développement ainsi que les différents programmes mis en place par les gouvernements successifs pour l'épanouissement et la croissance de ce secteur.

Par ailleurs, l'assurance agricole a été traitée avec ses différents produits destinés aux agriculteurs afin de les encourager à investir dans les soucis d'atteindre le développement agricole ,la réalisation de l'autosuffisance ainsi que l'augmentation des revenus des agriculteurs car l'assurance agricole joue un rôle important en la matière . C'est pour cela , le secteur des assurances agricoles est considéré parmi les secteurs importants nécessitant une attention particulière vu le rôle que joue dans le système économique d'une façon générale et agricole spécifiquement notamment avec la diminution des risques des agriculteurs par leur indemnisation en cas de sinistre assuré ce qui les stimule et les incite à produire et par conséquence assurer le développement et la stabilité du secteur agricole avec tout ce qui s'en résulte tel que l'autosuffisance et limiter la dépendance étrangère .

De ce qui précède , nous avons constaté que l'Algérie a prêté une importance particulière au secteur de l'assurance agricole et a entrepris plusieurs réformes pour l'améliorer et atteindre le niveau souhaité , ce qui nous a poussé à faire une étude de cas pratique pour cerner à quel point les sociétés d'assurance agricoles contribue au développement du secteur agricole en prenant comme cas de la caisse régionale de mutualité agricole de M'sila , considérée en tant qu'une société d'assurance agricole par excellence et ce par ses services et produits à l'égard des agriculteurs leurs permettant de surpasser les différents risques qu'ils encourent touchant directement la source de leur vie .

Il est enfin à signaler au terme de cette étude que le secteur d'assurance en général et celui agricole spécifiquement, nécessitent plus de réformes en vue d'élever ce secteur au stade qu'il mérite en harmonie avec les différents développements technologiques.

Mots clés : Assurance , assurance agricole , risques agricoles .

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التأمين في الجزائر وعلى غرار دول العالم، ركيزة أساسية في مسايرة الركب الحضاري من خلال الدور الفعال الذي يقدمه هذا القطاع الهام سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فقد أضحت شركات التأمين ممولا رئيسيا ومن العيار الثقيل في تزويد خزينة الدولة من الأموال التي تجنيها هذه الشركات من العمليات التأمينية بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وهذا من خلال مختلف المنتجات التي تقدمها للفلاحين.

وقد بات من المجدي الانتباه أكثر إلى هذا القطاع الذي يعتبر مسير رئيسي في التنمية الاقتصادية والفلاحية على حد سواء، بفضل المداخيل التي تحققها شركات التأمين سواء الشركات العمومية أو الشركات الخاصة بحيث يمكنها أن تنجز الاستثمار في رؤوس أموالها هذا من جهة، ومن جهة ثانية تشجيع الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي وبعث الاطمئنان في نفوس الفلاحين وهذا من خلال التعويضات التي تقدمها شركات التأمين في حال تحقق الخطر.

لذا فإن قطاع التأمين يمكن اعتباره وحدة قائمة في حد ذاته يضاف إلى ذلك تأمين هذا القطاع للقيام بوظائف ومسؤوليات اقتصادية وفلاحية في نطاق السياسة التنموية الشاملة.

1) الإشكالية الرئيسية: منذ الاستقلال والجزائر تسعى إلى إرساء أعمدة التطور في جميع المجالات الحيوية حيث قامت بخلق شركات وطنية للتأمين من أجل بناء اقتصاد وطني والنهوض بالقطاع الفلاحي، وقد ساهم قانون التأمينات في إرساء هذا الهيكل التأميني وتثبيته.

ومن خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر ؟

2) الأسئلة الفرعية: وينجر عن هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- كيف تساهم شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي؟
- هل هناك سياسات اصلاحية متبعة قصد تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- إلى أي مدى ساهم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة في تغطية المخاطر المتعلقة بالقطاع الفلاحي؟

3) فرضيات الدراسة: وكإجابة مؤقتة عن التساؤلات السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- شركات التأمين تقوم بدور كبير في دعم وتعزيز التنمية الفلاحية وذلك من خلال مختلف المنتجات التي تعرضها على الفلاحين وما يتناسب مع متطلباتهم ومقدرتهم المادية والمالية.
- هناك سياسات اصلاحية متبعة من طرف الدولة من أجل تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر وهي كثيرة ومتعددة والتي من بينها سياسة دعم الفلاحة والتنمية الريفية.
- يساهم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة وإلى حد كبير في تغطية المخاطر المتعلقة بالفلاحة وذلك من خلال التعويضات التي يقدمها للفلاحين نتيجة تحقق الخطر، هذا مايساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

4) **أهداف الدراسة:** ونهدف من خلال بحثنا في هذا الموضوع إلى:

- إبراز دور التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر باعتباره من أهم الوسائل التي تشجع الفلاحين على الاستثمار في هذا القطاع الحساس.
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العملي الميداني.
- تحديد المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر مع إبراز أهم السياسات المنتهجة من قبل الدولة قصد القضاء على مشاكل القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية .

5)**أهمية الدراسة:** تأتي أهمية هذا البحث من خلال:

- دراسة وإبراز دور شركات التأمين الفلاحي في دعم النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال مختلف المنتجات التأمينية المقدمة للفلاحين قصد تشجيهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- فعالية شركات التأمين الفلاحي في الحد أو التخفيف من قيمة الأضرار المادية التي قد تلحق بالفلاح نتيجة تحقق الخطر موضوع التأمين وتبيان أثر فعالية التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية.

6) **أسباب اختيار الموضوع:** وقد دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية، فمن بين الأسباب الموضوعية نجد أنه رغم وجود الأبحاث حول هذا الموضوع إلا

أنه لا يزال يستحق المزيد من البحث.بالإضافة إلى زيادة الأهمية النسبية لقطاع التأمينات في دعم القطاع الفلاحي، أما من جملة الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى البحث في موضوعنا هذا رغبتنا الذاتية وميولنا الشخصي إلى البحث في مثل هذه المواضيع.

7) **منهج الدراسة:** من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات الباحث الساعي إلى تبيان دور شركات التأمين في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، ومنهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق في فهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده وذلك بالإطلاع على واقع شركات التأمين في دعم القطاع الفلاحي محل الدراسة من خلال الزيارات الميدانية، وتحليل مختلف الوثائق الخاصة بالتأمين الفلاحي.

8) **الدراسات السابقة:** ومن بين الدراسات المتعلقة بموضوعنا نجد:

أ- زهير عماري و أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية_دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000**، مداخلة في يوم دراسي حول: القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي _ حالة الجزائر _، جامعة سطيف، 14 جوان 2014.

حيث تطرقت الدراسة إلى الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير التأمين الزراعي على التنمية الفلاحية في الجزائر؟**

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- خدمات التأمين الزراعي تحد من آثار المخاطر والأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، إلا أنها كانت دون الطموح وتحتاج إلى الكثير من المقومات لاستمراره وتطوره.
- نتيجة لضعف سوق التأمين الزراعي، فقد أخفق قطاع التأمين الزراعي في تفسير مساهماته النسبية في التنمية الفلاحية مع غياب الأثر الإيجابي للتأمين الزراعي على المنتجات الزراعية المدروسة .
- إدراج برنامج عن التأمين الزراعي ضمن مناهج كليات الزراعية للتعريف بأنواع الأخطار المختلفة التي يقوم التأمين بتغطية الأضرار الناجمة عنها.

ب- العمرية دهوم، **دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار المنتجات الفلاحية_ دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –CRMA–**، مذكرة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016/2015.

حيث تطرقت الدراسة إلى الاشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين الفلاحي في تغطية أخطار المنتجات الفلاحية ؟** وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تطبيق برنامج التأمين الفلاحي يواجه عدة صعوبات ومشاكل.
- نسبة رقم أعمال الناتج عن التأمين الفلاحي إلى رقم الأعمال الناتج عن التأمين في كل الفروع قدرت بـ : 3.96 بالمئة فقط خلال سنة 2015 وهي ضعيفة جدا مقارنة مع الأنواع الأخرى من التأمينات.
- احتل فرع تأمين متعدد الأخطار للأبقار مكانة بارزة من بين كافة فروع التأمين في محفظة التأمين بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

9) تقسيمات الدراسة:

بغية الإلمام بالموضوع قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل للإطار النظري وفصل للإطار التطبيقي وكان تقسيمنا كالتالي:

- **الجزء الأول:** تأصيل نظري حول التأمين والقطاع الفلاحي في الجزائر، وتناولنا من خلاله أساسيات حول شركات التأمين في مبحثه الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه واقع الفلاحة في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير فتناولنا فيه دور التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر.
- **الجزء الثاني:** دور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في دعم القطاع الفلاحي في ولاية المسيلة، وتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم شركات التأمين الناشطة في الجزائر وهذا ضمن المبحث الأول، أما فيها يخص المبحث الثاني فقد تناولنا فيه التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرقنا إلى إنجازت الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة.

الفصل الأول

تأصيل نظري حول شركات التأمين والقطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة من أهم الوسائل لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها الإنسان، فهو يعمل على توفير التغطية الأمنية للأفراد والمنشآت من أخطار كثيرة هذا من ناحية، كما أدى من ناحية أخرى إلى ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية والفلاحية حيث عمل على توفير حصيلة ادخارية طائلة ساعدت بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

ومن بين أنواع التأمينات الشائعة في وقتنا الحالي نجد التأمين الفلاحي والذي تقدمه مجموعة من شركات التأمين المتخصصة في هذا النوع من التأمينات لهذا نجد أن شركات التأمين قامت بتطوير منتجاتها التأمينية وفق مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر والذي شهد عدة تطورات جوهرية سيتم التطرق إليها في فصلنا هذا.

ولذا تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول أساسيات حول شركات التأمين أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى واقع الفلاحة في الجزائر أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير فتناولنا فيه أثر التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية في الجزائر.

المبحث الأول : أساسيات حول شركات التأمين

منذ القدم والإنسان يسعى إلى ضمان نمط الحياة الذي يضمن له العيش بسلام، فسعى وبكل الطرق الممكنة إلى إيجاد حلول بديلة تساعده على تخطي المصاعب والمخاطر خاصة أن حياته كانت مليئة بالمخاطر سواء المعروفة أو الغير المعروفة، وتكمن هذه المخاطر في كونه هو المتسبب فيها أو أنها بفعل قوة قاهره جراء الزلازل أو الفيضانات أو ماشابه ذلك.

ومنه سيتم التطرق في مبحثنا هذا إلى النقاط التالية والمتمثلة في مفهوم التأمين بالنسبة للمطلب الأول أما فيما يخص المطلب الثاني فسيتم التطرق إلى أنواع التأمين وفي المطلب الثالث والأخير سنعرج على أهمية التأمين.

المطلب الأول: مفهوم التأمين

أولا- تعريف التأمين: تعددت التعريفات المقدمة للتأمين واختلفت فيما بينها ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن التأمين ينطوي على جانبين، فالجانب الأول وهو الجانب القانوني أما الجانب الثاني فهو الجانب الفني.

أ- **الجانب القانوني:** ويتمثل التأمين في " أنه الأداة القانونية التي تنظم العلاقة بين المؤمن أي شركة التأمين أو الوكلاء والمؤمن له أو المستفيد والتأمين يقوم على خطر أو حادث يخشى وقوعه بحيث يلتزم المؤمن له بدفع قسط أو مبلغ الاشتراك، كما يلتزم المؤمن أو شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض أو التأمين عند وقوع الحادث ".[1]

في حين نجد أن القانون الجزائري يعرف التأمين في القانون المدني كما يلي: "التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ".[2]

[1] عبد الرزاق أحمد السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1998، ص1086.

[2] المادة 619، القانون المدني الجزائري الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2007،ص102.

" وبمقتضى هذا التعريف أصبحت المادة 619 من القانون المدني تطبق على كافة أنواع التأمينات المختلفة من تأمينات الأشخاص والتأمينات التعاونية وتأمينات ذات أقساط محددة وتأمينات أخرى ".[1]

ب- **الجانب الفني:** وهو أساس وجوهر عملية التأمين حيث يستند على أسس فنية وعملية مدروسة " فالتأمين في العلاقة ما بين المؤمن ومجموع المؤمنين لهم يقوم على أسس فنية هي التي تباعد بينه وبين المقامرة والرهان وتجعله لا يتوقف على الخطر ومصادفة وقوعه ... ".[2]

ثانيا- أنواع التأمين: يعرف التأمين بأنه مجال واسع للغاية بحيث أن نطاق تطبيقه غير محدود فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة من التأمين، لذلك فإن تقسيم أنواع التأمين يرجع إلى معيارين أساسين هما: تقسيم التأمين من حيث الشكل وتقسيم التأمين من حيث الموضوع.

أ- **تقسيم التأمين من حيث الشكل:** ويقصد به تقسيم التأمين بحسب الجهة أو الهيئة التي تتولى عملية التأمين وينقسم إلى نوعين:

1) **التأمين التعاوني أو التبادلي:** في هذا النوع من التأمين تقوم مجموعة من الأشخاص يرتبطون برابطة المصلحة ويتعرضون لخطر معين وذلك في دور جمعية تعاونية تجمع بينهم، بتعويض الأضرار التي قد تلحق بأحدهم نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده، ويتم ذلك بدفع مبلغ التعويض من مجموع الاشتراكات التي يلتزم كل عضو بالجمعية بدفعها .[3]

2) **التأمين ذو الأقساط الثابتة:** بما أن التأمين هو العلاقة القانونية بين المؤمن والمؤمن له، لذا تنشئ هذه العلاقة التزامات بينهم فيلتزم المؤمن له بدفع أقساط ثابتة للمؤمن (شركات التأمين) الذي يلتزم بتغطية الخطر الذي يقع للمؤمن له وذلك بدفع مبلغ تعويضي من مجموع الأقساط، ويطلق بعض الفقهاء على هذا التأمين بالتأمين التجاري، حيث أن مبدأ تناسب الأقساط مع الخطر يقرب بين التأمين بأقساط ثابتة

[1] راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص13.

[2] عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 1091.

[3] محمد حسن قاسم، **محاضرات في عقد التأمين**، دار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1999، ص25.

والتأمين التعاوني ويحدد نوع التأمين حسب الجهة القائمة به فيكون تأمين تجاري إذا كانت الجهة شركة مساهمة ويكون تعاوني إذا كانت الجهة جمعية.

ب) تقسيم التأمين من حيث الموضوع: ينقسم هذا النوع من التأمين إلى عدة أنواع منها:

1) التأمين البحري: يهدف هذا التأمين إلى تغطية المخاطر التي تدخل في نطاق النقل البحري سواء تمس السفينة مثل الحريق، الغرق ... إلخ، أو التي تمس شحنات السفينة، وحسب نص المادة 126 من القانون 07/80 المتعلق بالتأمين وكذلك طبقا لنص المادة رقم : 172 التي تنص على أن: " التأمين البحري إجباري على أي سفينة مسجلة بالجزائر لدى الشركات الوطنية للتأمين ".[1] وكذلك المادة 147 تنص على أنه: " يمكن التأمين على السفن لرحلة أو لعدة رحلات أو لزمن معين" .[2]

2) التأمين الجوي: وهوذلك التأمين الذي يبرمه مالك المركبة الجوية مع شركات التأمين قصد ضمان أي خطر ناجم عن الملاحة الجوية ويتم ذلك وفقا ما ينص عليه العقد.[3]

3) **التأمين البري:** يتضمن التأمين البري التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار.

4) **التأمين على القروض الموجهة للتسيير:** يعتبر تأمين القروض الوسيلة التي تمنح للتأمين مقابل دفع قسط بضمان حالة عدم الدفع أو عدم تحصيل حقوقهم من قبل الزبائن معروفين مسبقا وهم في حالة إفلاس عن الدفع ولقد تطور هذا التعريف حيث أصبح لا يقتصر فقط على القروض الممنوحة للزبائن ولكن بمجموعة من العمليات المرتبطة بالتصدير فيضمن بذلك عدة مخاطر كخطر عدم التحويل، خطر الصرف، الخطر السياسي وخطر الكوارث ...إلخ.

---

[1] المادة 172، القانون رقم 80-07 الصادر بتاريخ 12 أوت 1980 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1980، ص83.

[2] المادة رقم 147، نفس المرجع، ص78.

[3] معراج جديدي ، **مدخل لدراسة قانون التأمينات الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر ،1996، ص179.

المطلب الثاني: أهمية التأمين

إذا كان الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد أو المؤسسات من الأخطار المختلفة التي تواجهها، سواء كانت أخطار أشخاص، ممتلكات أو مسؤولية مدنية فإنه بذلك يساهم في توفير الإستقرار الكامل للمشروعات ورجال الأعمال والعمل على زيادة الإنتاج وما يعود عليهم من فوائد اقتصادية، فأهمية التأمين تظهر من خلال الأدوار التي يلعبها والتي تقوم بها عموما شركات التأمين لاسيما أنها تمثل عنصرا هاما في النظام المالي شأنها شأن البنوك التجارية ومؤسسات الادخار، فشركات التأمين هي مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا، فهي من جهة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها ومن جهة أخرى تحصل على الأموال من المؤمن لهم والتي تعتبر زهيدة إذا كانت منفردة لتعيد استثمارها مقابل عائد يساعد على تحسين ملاءتها المالية وإزاء كل ذلك يمكن تحديد أهمية التأمين من خلال العناصر التالية:

1) التأمين وسيلة للإستثمار والإدخار: يعتبر التأمين وسيلة للاستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، تدفع مقابلها مبالغ التأمين عند وقوع الحوادث ويحتفظ بجزء منها كاحتياطي ويستغل الباقي في تكوين رؤوس أموال كبيرة ينتج عنها عوائد استثمارية تعطي الثقة والطمأنينة للمؤمنين لهم خاصة فيما يخص حصولهم على مبالغ التأمين المتفق على دفعها لهم عند تحقق الخطر المؤمن منه، وبالتالي فإن التأمين يعتبر عنصر هام في تنشيط السوق المالية وتوسيعها.[1]

أما فيما يخص العنصر الادخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة، كعقود تكوين الأموال غير أن ما يميز هذا النوع من الادخار أن المؤمن له يرتبط بالمؤمن ويخسر جزءا من النقود، هذا عكس ما يحدث في الأوعية الادخارية الأخرى. [2]

2) العمل على توسيع الائتمان وتدعيم الثقة التجارية: التأمين ليس فقط وسيلة للادخار والاستثمار، ولكن أيضا وسيلة تساعد على تسهيل عمليات الائتمان، فبنظرة تحليلية لواقع الأمور نجد أن التأمين هو أداة يمكن عن طريقها التوسع في الائتمان وتدعيم الثقة التجارية وكافة العمليات المرتبطة بهذا النطاق، فنجد أن الدائن المرتهن في حالة الرهن العقاري لا يوافق على الإقراض برهن العقار ما لم يتأكد أن قيمة العقار

[1] لعور صندرة ، **التأمين على أخطار المؤسسة_ دراسة حالة تأمين على خسائر الاستغلال_**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري_قسنطينة_،2007-2008، ص38.

[2] عبدالناصر توفيق العطار، **أحكام التأمين في القانون المدني والشريعة الإسلامية**، مطبعة السعادة، القاهرة،1973 ، ص7.

مغطاة بنوع من الأخطار، كذلك هو الحال بالنسبة للبنوك فإنها لا تقرض المؤسسات ورجال الأعمال مهما كانت مراكزهم المالية، في حين يمكن ذلك بسهولة في حالة وجود تأمين على ممتلكاتهم. كما لاننسى التأمين من إعسار المدين أو تأمين الائتمان "Assurance Crédit" بمقتضاه يستطيع الدائن أن يؤمن نفسه من إعسار المدين عن السداد، وبذلك يصنع لنفسه عن طريق عقد التأمين استفاء ما لا يستطيع الحصول عليه من المدين.أما فيما يخص دور التأمين في تدعيم الثقة التجارية فيظهر من خلال عمليات التصدير والاستيراد التي تشترط التأمين على البضاعة، وبهذا تزداد حركية السوق، نظرا لزيادة الضمانات الموفرة .[1]

3) الدور الوقائي للتأمين: إن هذا الدور يتجسد في عدة وسائل، وكما نعلم أن شركات التأمين تهدف إلى خفض مبالغ التأمين فهي تعمل على تكوين جمعيات مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب المخاطر ومن ثم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي حدوثها مرة أخرى.[2]

4)العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية: ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الاجبارية.[3]

[1] محمد صالح الدين صديقي، **التأمين ورياضاته**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1973 ، ص 14 .

[2] أسامة عزمي سلام و شقيري نور موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2010، ص 91.

[3] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 16.

المطلب الثالث: شركات التأمين

أولا- تعريف شركات التأمين: تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها،كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.[1]

كما تعرف شركات التأمين على أنها: " تقوم بتنظيم العمليات التعاونية بين المشاركين فيها حيث تقوم بدور الوسيط بين الأفراد المعرضين لنفس الخطر".[2]

ثانيا- تصنيف شركات التأمين: تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني، كالآتي: [3]

1) التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية: يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الإجتماعي ثم الشركات الشاملة.

- ✓ **شركات التأمين على الحياة:** يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط) .
- ✓ **شركات التأمين العام:** تقوم بجميع التأمينات التجارية ما عدا التأمين على الحياة، وهو يشمل التأمين البحري والبري والجوي، المسؤولية المدنية والأمراض المهنية.
- ✓ **صناديق الضمان الاجتماعي:** تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.
- ✓ **الشركات الشاملة** :تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين.

---

[1] سليمة طبايبة ، دور **محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة :الشركة الجزائرية للتأمين**، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة سطيف 1-، 2014/2013، ص 32.

[2] محمد جمال علي هلالي وعبد الرزاق شحاتة ، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارة وشركات التأمين)** ،الطبعة الأولى ، دار النهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009، ص 259.

[3] سليمة طبايبة ، مرجع سابق، ص 33-34.

2) التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة: حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين قانونين هما: شركات مساهمة وشركات الصناديق التي عادة ما تكون لشركات التأمين على الحياة.

- ✓ **شركات المساهمة:** تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.
- ✓ **شركات الصناديق:** تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيتها تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين.

ثالثا- أهداف شركات التأمين: تسعى شركات التأمين إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: [1]

- تركز تركيزا شديدا على التخطيط ووضع الاستراتيجيات.
- وضع نظام أساسي ينصب على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة، بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من معارضات.
- تقوم باستثمار ما تجمعه من الأقساط المقدمة من العملاء.
- لا يكمن هدف شركات التأمين في التعاون وخدمة الناس فقط وانما هدفها الرئيسي هو تحقيق الأرباح.

[1] سماح سعيدي ، **دور حوكمة المؤسسات في تحسين خدمات شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة بسكرة)**، مذكرة غير منشورة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014،الجزائر، ص 44-45.

المبحث الثاني: واقع الفلاحة في الجزائر

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى التطور التاريخي للفلاحة في الجزائر عبر مختلف مراحلها، إضافة إلى المخاطر أو المشاكل التي تحد من تطور ونمو القطاع الفلاحي وسنستعرض أيضا بعض طرق وإجراءات التمويل المتعلقة بهذا القطاع.

المطلب الأول :تطور القطاع الفلاحي بالجزائر

لقد شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورات كبيرة وذلك نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر مثل مرحلة بعد الاستقلال، وبعض المشاكل أو الأزمات العالمية التي أثرت بالسلب على التنمية الفلاحية مثل أزمة البترول في سبعينيات القرن الماضي التي أدت إلى تراجع مداخيل الجزائر وبالتالي تأخر عملية التنمية الفلاحية وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر.

أولا- تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1982)

1) **مرحلة التسيير الذاتي:** كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت هياكل الاقتصاد في البلاد لاسيما في 1961 و1962 كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز، أضف إلى ذلك هجرة ما يقرب مليون معمر إلى فرنسا في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم (50000 إطار عالي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل متوسط)، وسد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم وهي جد قليلة علما أن أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف ونسبة الأمية تقارب 90 % وأثناء هجرتهم أخذ المعمرون مدخراتهم من رؤوس أموالهم ناهيك عن التحويلات البنكية[1].

[1] أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1991 ، ص 21-22.

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها[1].

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في قاعدة تشغيل الوحدات الفلاحية والصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الفلاحية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ: 2.4 مليون هكتار[2].

2) **مرحلة الثورة الفلاحية:** جاءت الثورة الفلاحية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الفلاحية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الفلاحية ما يلي: " الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها[3]" .

وهو مبدأ سياسي واجتماعي واقتصادي في آن واحد[4]، إذ يهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة. وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أوفي الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو7000 تعاونية تقريبا[5].

---

[1] محمد السويدي ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1990، ص 11 .

[2] أحمد محيو، ترجمة محمد عوب صاصيلا ، **محاضرات في المؤسسات الإدارية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1996، ص 471.

[3] محمد السويدي، مرجع سابق، ص 51 .

[4] محمد حسن قاسم، **محاضرات في عقد التأمين**، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان 1999، ص 51 .

[5] الطاهر زويتر ، **إشكالية التشغيل في الفلاحة_ دراسة حالة الجزائر_** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر، 1997 ، ص 10.

ثانيا- وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981- 1990)

نجحت إعادة الهيكلة الفلاحية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالفلاحة صادر عن تقييم تجارب التخطيطات السابقة، وهذا الشيء طـــــــبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الفلاحية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة، وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة أهداف اقتصادية بحتة منها[1]:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- إعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية.
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي بالإضافة إلى تشجيع مبادرات الفلاحين[2].
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الفلاحية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج الفلاحي بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري[3].

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 17.

[2] عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 1988 ، ص 65.

[3] أحمد هني ، مرجع سابق ، ص 42.

1983/08/13 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي[1] .

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الإشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الفلاحية. المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي:(مبدأ التخصص في النشاط، مبدأ لامركزية التسيير، مبدأ مشاركة المنتجين في التسيير)[2]، إلا أن عجز إصلاح سنة 1981 على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي وبقاء الأوضاع على حالها، إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق (ضعف الإنتاج والإهمال...) دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى فبموجب القانون (87-19) المؤرخ في 1987/09/08 تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية وفردية وذلك بهدف:

- القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.
- إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل.
- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله.

وعليه تم إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي 47506 مستثمرة سنة 1993، بمساحة تقدر بـ: 2 مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو 61.7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية بـ:9.4 هكتار[3] .

---

[1] بختة حداد، **مجهودات تكثيف الفلاحة الجزائرية في فترة الثمانينات وأثارها على إنتاج البقول_دراسة تطبيقية لمدينة اسطاوالي_** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر ، 1996 ، ص 52.

[2] بختة حداد، مرجع سابق، ص 49.

[3] اسماعيل شعباني، **السياسة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائري** ، الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص 106.

دور الدولة هنا انحصر في التوجيه العام للأنشطة الفلاحية، تحديد المحاور الكبيرة للخطط الفلاحية، التحفيز على التنمية ولامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الفلاحي[1]، وهكذا استيقظ القطاع العام من نومه، وأصبح في سنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي يتمتع به[2].

ثالثا- واقع القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات (1990-1999): جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي. فإذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثاني: المشاكل والأخطار التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر

تعتبر الفلاحة من أهم النشاطات التي تساهم في تحقيق التنمية الفلاحية والاقتصادية على حد سواء وذلك لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجانب الغذائي، بالإضافة إلى المداخيل التي تحققها والتي تنعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني ككل، إلا أنها قد تعاني بعض المشاكل التي تحد من القيام بدورها على أكمل وجه، لهذا كان علينا التطرق إلى ذكر بعض المشاكل التي تعرض له القطاع الفلاحي في الجزائر والتي من بينها:

أولا- مشكل العقار الفلاحي: لوحظ في الجزائر عبر جميع مراحل السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الفترة الاستعمارية عدم استقرار السياسات الفلاحية المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار، هذا الأخير الذي كان ولا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة الغير الواضحة في مجال تسييره، وأضاف إصلاح 1987 المشكل تعقيدا هذا

[1] بختة حداد ، مرجع سابق ، ص ص 53 ،54.

[2] أحمد هني، مرجع سابق، ص 42.

بتوزيع الأراضي على المستفيدين بدون ضمانات، مما زاد من مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب وللاستغلال اللاعقلاني.[1]

كل الإحصائيات تؤكد على أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر محدودة (لا تتعدى 7،5 مليون هكتار) وهي لا تمثل سوى 3 % من مساحة الجزائر، كما أن توسيع المساحة الصالحة للزراعة أمر صعب جدا ويتطلب أموالا كثيرة ليس من السهل على الجزائر تحملها في هذه الظروف الصعبة خاصة مع انخفاض أسعار البترول واتباع سياسة التقشف.

ثانيا- مخاطر تتعلق باستغلال المياه: تقدر مساحة الجزائر 2.4 مليون كلم^2 غير أن 90 % منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار، وتتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساسا في الجزء الشمالي للسلسلة الأطلسية، غير أن المنطقة تزخر بموارد جوفية معتبرة لكنها لا تتجدد بكثرة.

إن التقديرات الأولية لإمكانيات البلاد من الماء تقدر بأقل من 20 مليار متر مكعب، منها 75 % فقط قابلة للتجديد (60 % بالنسبة للمياه السطحية، 15 % بالنسبة للمياه الجوفية) وبما أن الفلاحة لوحدها تمتص أكثر من 70 % من المياه المتواجدة على سطح الأرض والمياه الجوفية المستخدمة من قبل الإنسان، فإن ارتفاع فعالية السقي في الظروف الراهنة هي التي من شأنها أن تعطي مصداقية التحكم في الأراضي الخصبة والحفاظ عليها[2] ، إن الكثير من أنظمة السقي المعروفة اليوم لا تعطي لظاهرة تبذير المياه أهمية أثناء وبعد عملية السقي، فعموما تقدر الإحصاءات أنه ما بين 35 % و50 % تقريبا من المياه المستعملة أثناء السقي تذهب سدى، فيتبخر جزءا منها في الهواء، ويتسرب الجزء الآخر عبر مجاري المياه محملا بكميات من الأملاح التي ما تلبث أن تصعد فوق سطح الأرض لتكون رسوبات مضرة بخصوبة الأرض. ومن أجل سياسة مائية ناجحة تعمل معظم الدول من بينها الجزائر على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مردودية المحاصيل الفلاحية والحفاظ على خصوبة الأرض المسقية، حيث بدأت تستعمل تقنيات جديدة للري تتمثل في:[3]

---

[1] العجلة حاجي ، تطور **القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر ، 1997، ص 142.

[2] عبد القادر بن حمادي ، **تطوير الاستغلال للمياه الجوفية في أحداث تنمية القطاع الفلاحي**، الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص 132.

[3] عبد القادر بن حمادي ، المرجع نفسه، ص 133.

- طريقة السقي بالقطرة (التقطير).
- طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف .
- إعادة استعمال المياه القذرة للمدن.

ثالثا- مخاطر التمويل الفلاحي: إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل داخلية مؤثرة، وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الفلاحية ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها، ويمكن حصر هذه المخاطر في النقاط التالية:[1]

- طول الفترة الإنتاجية.
- تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.
- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه.
- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي في مجال غير المجال الفلاحي.
- قلة مصادر القوة العاملة الفلاحية وأهمها نسبة السكان الفلاحين الذين هم في سن العمل.

المطلب الثالث: التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش قطاع الفلاحة

ليحقق القطاع الفلاحي أهدافه التي قام بتسطيرها كان لابد من الاعتماد على عدة مصادر مختلفة من أجل تمويله، لكن المصادر وحدها لا تكفي بل يجب أن تقترن بسياسات رشيدة مبنية على أسس صحيحة ومدروسة دراسة تفصيلية تبين مدى كفاءة هذه السياسية والجدوى منها، ومنه نجد أن الجزائر قد اعتمدت على عدة طرق وسبل من أجل تمويل ودعم القطاع الفلاحي ممنهجة وفق سياسات فلاحية مطبقة من طرف الحكومة بهدف إنعاش هذا

[1] علي بودلال، **القطاع الحكومي والمشكل المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2000، ص 45.

القطاع الحساس، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مصادر التمويل الفلاحي وأهم السياسات المتبعة من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم.

أولا- مصادر التمويل الفلاحي: كان من الضروري إيجاد تدابير لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال يقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية وخاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد أو لشراء البذور، تشغيل العمال، ونقل المنتوج...، وللاحتياجات الاستهلاكية فإن وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين ومتوسطهم لهذا نجد معظم الفلاحين يلجؤون إلى الإقتراض، حيث نجد أن مصادر الإقراض متعددة ومختلفة من بلد لآخر، ومن نظام إلى آخر، إلا أنها على العموم تتم في إحدى الأشكال التالية:

- عن طريق الاقتراض من الأفراد.
- عن طريق الاقتراض من التجار.
- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية .
- عن طريق الاقتراض من التعاونيات.

وهنا فقد يجد الفلاح الجزائري نفسه في كثير من الأحيان بحاجة إلى أموال لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الفلاحية، وخاصة في بداية الموسم الفلاحي أونهايته، فلهذا نجد الفلاح يلجأ إلى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نحدد نوعان من مصادر أو مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر:

1) المؤسسات التي تمول الفلاح عينا: هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح الفلاحين: البذور، الأسمدة، الخدمات... إلخ . كما قد تكون أيضا هذه القروض في شكل: ماشية، أبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض، واستصلاحها ومن بين هذه المؤسسات:" CAPCS"،"SAP" "DDA " "CNMA ".[1]

[1] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **الخصائص والقواعد الأساسية للإقتصاد الفلاحي هي الإقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص7.

2) المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا: من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر نجد[1]:

- البنك الوطني الجزائري " B.A.N " من سنة 1962 إلى 1982 .
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية " B.A.D.R " إبتداءا من 1982/03/13 إلى يومنا.
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "C.N.M.A ".
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"F.N.D.R.A ".

وتختلف هذه القروض في فترة استردادها ونسب فوائدها كما يلي:[2]

1) **القروض قصيرة المدى:** تسمى بقروض الموسم الفلاحي .

2) **القروض متوسطة الأجل:** هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض والآلات بمختلف أنواعها ....، ومدتها من سنتين إلى خمس سنوات .

3) **القروض طويلة الأجل:** هي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25 سنة لاسترداها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي، حفر الآبار ذات السعة الواسعة للسقي.

ثانيا: طرق وإجراءات التمويل: هناك طريقتين للتمويل واللتان سنعرضهما كما يلي:

1) **طرق وإجراءات تمويل الاستغلال:** لقد انتهجت الحكومة سياسة تمويل عصرية على غرار السياسات السالفة الذكر، وذلك بتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم واتخاذ القرارات التنفيذية التي تتماشى والسياسة العامة والتي كانت تهدف إلى:

✓ منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية ومديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة ومخططة.

[1] حسينة حوحو، **تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للظبط والتنمية الفلاحية وإنعكاساتها على البطالة**_، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص 08.

[2] نفس المرجع، ص 20-21.

- ✓ إدخال الحوار المباشر بين المسيرين للوحدات الإنتاجية ومسؤولي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وباقي الهيئات، وعليه ظهرت طرق جديدة لتمويل الاستغلال هي :[1]
  - تمويل حملات البذر، الأشجار.....
  - تمويل السلفات على العوائد .

2) **طرق وإجراءات تمويل الاستثمار**: هناك عدة طرق وإجراءات لتمويل الاستثمار وهي كالتالي:

- ✓ **الإجراءات بالمساهمات المؤقتة:** هي قروض واجبة السداد سـواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل وهنا تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات حسب مجالاته الاستثمارية (عتاد، سقي، استصلاح التربة، استصلاح الأراضي الفلاحية....) بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض على مستوى الولاية ويمر التحصيل على القرض بجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل والتي يمارس تأثيرها على فعالية سياسة التمويل.
- ✓ **إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية:** هذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام ولا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية والأفراد بتمويل هذه المشاريع لضخامتها وتكاليفها مثل: أشغال الري الكبرى كالسدود والبحوث العلمية، أو قضية استصلاح الجنوب (الأراضي الصحراوية).فكل هذه المشاريع تبقى على عاتق الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة.

ثالثا- الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي: حتى تكون سياسة التمويل الفلاحي فعالة يجب أن تراعى الأسس التالية[2] :

- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هياكله.
- توفير الشروط الضرورية للتنمية المستدامة للقطاع الفلاحي.

[1] شعيب بوفوة وعلي بودلال ، **إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص 136.

[2] نفس مرجع ،ص 138.

- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية.
- يستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدى ومراعاة خصوصياتها.
- التحكم في تقنيات الإنتاج وإدماج الاقتصاد الفلاحي في النظام العالمي.
- إدخال التكنولوجيا في شتى المجالات وذلك لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية.
- التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق التنمية الفلاحية.
- توفير الظروف لنمو فلاحي يعتمد على ذاته.
- الشفافية والمرونة في إجراءات منح المساعدات للسكان خاصة سكان الأرياف.
- توجيه المساعدات المباشرة إلى المنتجين الحقيقيين وحسب طبيعة النشاط الصحراوي.

المبحث الثالث: أثر التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالإضافة إلى مدى تأثير التأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي وهذا من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

لدينا الجدول التالي يمثل تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015).

جدول رقم (01): تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

السنة	الإنتاج الفلاحي (مليون دينار)	نسبة النمو%
2007	1037765	--
2008	1142405	10,08323
2009	1381200	20,90279
2010	1455611	5,387445
2011	1723172	18,38135
2012	1964163	13,9853
2013	2232973	13,68571

2014	2368975	6,090641
2015	2177534	-8,08116

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2017/04/13.

شكل رقم (01): تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

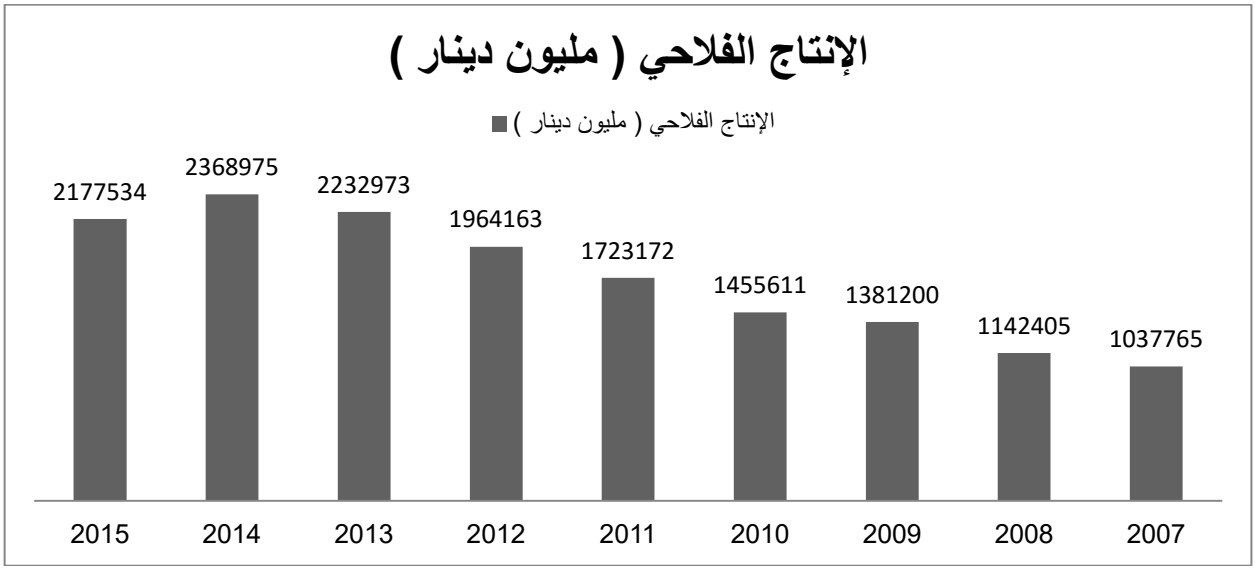

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 01.

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة نمو الإنتاج الفلاحي قد عرفت تذبذبا كبيرا، ففي سنة 2008 مثلا قدرت نسبة الزيادة بـ: (10,08%) بينما في سنة 2009 فكانت النسبة تقدر بـ: (20,90%) أي الضعف، لتنخفض في سنة 2010 إلى حدود (5,38%) لترتفع مجددا سنة 2011 وتصل إلى حدود (18,38%) ثم تنخفض مجددا سنة 2012 (13,98%) وتبقى في نفس النسبة سنة 2013 لتنخفض مجددا سنة 2014 وتصل إلى حدود (6,09%) ثم تواصل في الإنخفاض لتسجل عجزا حادا في نسبة النمو يقدر بـ (-8,08%) سنة 2015، ومن خلال النتائج السابقة لنسب نمو الإنتاج الفلاحي نجد أن هذا التذبذب الواضح في الإنتاج لا يخضع لوتيرة نمو معينة، فهو تارة في الارتفاع وتارة أخرى في الانخفاض، وهذا إن دل إنما يدل على أن الظروف المناخية هي أكثر الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج .

أما فيما يخص الشكل رقم (01) فهو يعبر عن رقم أعمال أو قيمة الإنتاج الفلاحي معبرا عنه بالأرقام حيث نلاحظ تزايد ملحوظ لقيمة الإنتاج الفلاحي بحيث نجد أن الإنتاج الفلاحي ارتفع من 1037765 مليون دج سنة 2007 ليصل إلى حدود 2368975 مليون دج

سنة 2014 وهي أعلى قيمة حققها خلال هذه الفترة لينخفض بشكل طفيف ويصل إلى حدود 2177534 مليون دج سنة 2015، ويعود هذا الإرتفاع في رقم أعمال الإنتاج الفلاحي إلى عدة أسباب أهمها:

- الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل إنعاش القطاع الفلاحي حيث تتمثل هذه الجهود في السياسات الفلاحية المطبقة من طرف الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع ومن أهم هذه السياسات المطبقة نجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR.
- زيادة الإقبال على الاستثمار في القطاع الفلاحي وهذا بسبب الامتيازات والضمانات المقدمة من طرف الدولة من أجل دعم المستثمرين وتوفير مناخ استثماري ملائم.
- الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين بخصوص التأمين الفلاحي ساهم في زيادة الإقبال على الاستثمار في هذا القطاع هذا ما أدى إلى زيادة الإنتاج الفلاحي.
- تطور وسائل الفلاحة بشتى أنواعها مثل أدوات الري الحديثة، الحرث، الحصاد ... إلخ، مما ساهم في زيادة استصلاح الأراضي وبالتالي زيادة الإنتاج الفلاحي.
- توفر وتطور وسائل حماية المحاصيل والمنتجات الفلاحية هذا ما أدى إلى انخفاض نسبة الخسائر في الانتاج الفلاحي ومن بين وسائل حماية المنتجات والمحاصيل الفلاحية نجد: البيوت البلاستيكية، غرف التبريد، الأسمدة، ... إلخ.

المطلب الثاني: التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

لدينا الجدول التالي والذي يمثل تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015) والذي يضم رقم أعمال التأمين الفلاحي، نسبة النمو، إجمالي رأس مال قطاع التأمين ومساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين.

جدول رقم (02): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

السنة	رقم أعمال التأمين الفلاحي (مليون دينار)	نسبة النمو%	إجمالي رأس مال قطاع التأمين (مليون دينار)	مساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين %
2007	520	-8.61	53861	0.97
2008	717	37.88	68009	1.05
2009	1044	45.61	77678	1.34
2010	1237	18.49	81082	1.53
2011	1626	31.45	87329	1.86
2012	2244	38.01	99389	2.26
2013	2792	24.42	113961	2.45
2014	3356	20.20	117908	2.9
2015	3739	11.4	118102	3.2

المصدر: الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات: www.cna.dz، تاريخ الإطلاع: 2017/04/13.

الشكل رقم (02) : تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2007-2015)

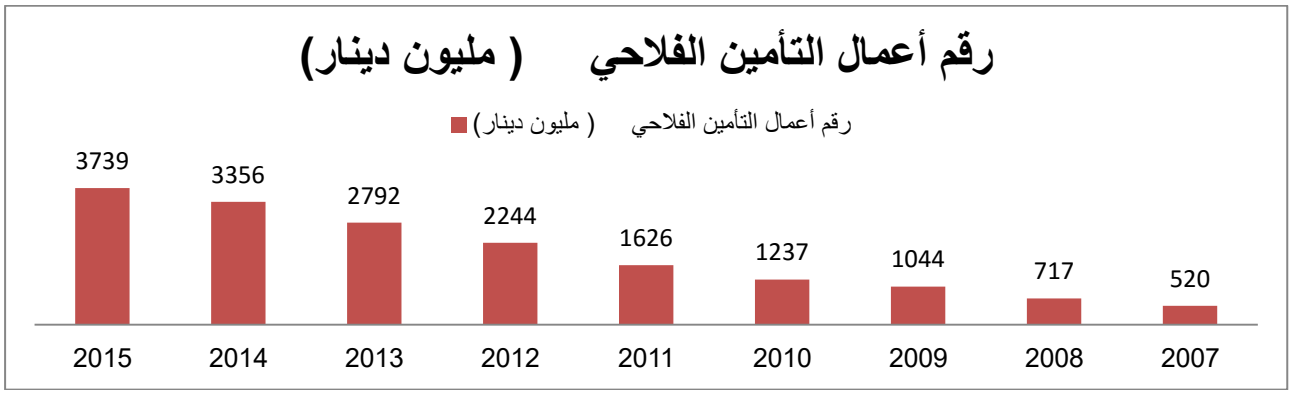

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 02.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة مساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين ضئيلة جدا حيث أنها تتراوح بين (0.97%) و(3.2%) وهذا النسبة تعد ضعيفة جدا إن لم نقل أنها معدومة وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- معظم هذه الاشتراكات قد تتعلق بالتأمينات الاجبارية، وهذا يدل على نقص الثقافة التأمينية لدى الفلاح الجزائري.

- غياب سياسة تسويقية وترويجية فعالة للمنتجات التأمينية بغية تشجيع الفلاحين على الاقبال على التأمين الفلاحي.
- نقص كبير في شركات التأمين المتخصصة في التأمين الفلاحي هذا ما صعب تقرب هذا الشركات من الفلاح وعرض خدماتها عليه.
- هذا النوع من التأمينات هو تقريبا حكر على شركات التأمين العمومية هذا ما أدى إلى غياب المنافسة بين شركات التأمين حول التأمين الفلاحي.

كما نلاحظ أن الطلب على التأمين الفلاحي يشهد ازدياد ملحوظا حيث أن رقم أعمال التأمين الفلاحي ارتفع بنسب كبيرة جدا حيث نلاحظ أنه في سنة 2007 كان رقم أعمال التأمين الفلاحي يقدر بـ 520 مليون دج ليرتفع إلى حدود 3739 مليون دج سنة 2015 ، ويرجع هذا الارتفاع الكبير لأسباب عدة من بينها نذكر مايلي:[1]

- ارتباط المخاطر الفلاحية بالتغيرات المناخية وهي المرشحة للاستمرار.
- الفلاحة التجارية في تطور مستمر، وبالتالي فإن التأمين كآلية لمواجهة المخاطر ذو تكلفة متدنية نسبيا مقارنة بما يترتب على المخاطر من خسائر.
- تحرير التجارة عالميا يمنع الدعم المباشر للفلاحة، ويمنع الحماية بفرض الضرائب والحقوق الجمركة، ولكنه لا يمنع التأمين ودعم أقساط أو برامج التأمين، وسيكون هذا وسيلة لتوصيل الدعم غير المباشر للفلاحين.
- تطوير نماذج التأمين الفلاحي كعملية مغرية للمؤمن والمؤمن له مثل التأمين المبني على المؤشر وربط التأمين بالإقراض مثلا.
- تعرض الفلاحة لمخاطر جديدة وخاصة الأمراض التي تقلل الإنتاجية.
- الاهتمام المتزايد بالفلاحة وكذلك بنوعية البيئة يجعل التأمين أحد مكونات العملية الانتاجية للفلاحة.

[1] محمد رشراش مصطفى، محمد العوايدة، **إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الاتحاد الاقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، الأردن، 2010،ص19.

المطلب الثالث: دور التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية في الجزائر

من خلال ما سبق تبين لنا أن التأمين الفلاحي يقدم العديد من التغطيات التأمينية التي من شأنها أن تساعد وتعزز بل وتعمق من سياسات التنمية الفلاحية وعليه نجد أن:[1]

- التأمين الفلاحي يعمل على تغطية الاستثمار الفلاحي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو الفلاح بالمبلغ الذي استثمره في الفلاحة في حالة التلف الذي تعرضت له الفلاحة، سواء كان بسبب آفة طبيعية أصابت الزرع كالطير، الجراد، الحشرات أوجفاف بسبب عدم نزول المطر إن كانت الفلاحة تروى ريا مطريا، أو بسبب الغرق أو العواصف، البرد،الصقيع أو أمراض النبات.
- يوفر التأمين الفلاحي تغطية خطر النقل لمعدات وأجهزة الإنتاج عند جلبها من الخارج أو من الداخل، بالإضافة إلى تغطية مخاطر التركيب والتشييد.
- تغطيات تأمين الثروة الحيوانية في حالة مرضها،نفوقها أو سرقتها.
- يوفر التأمين الفلاحي تغطيات الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية.
- توفير تغطيات النقل المختلفة لكل مراحل الاستثمار سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات، أو بنقل الإنتاج نفسه من مكان إنتاجه إلى مكان التخزين .
- توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين.
- توفير تغطيات للحظائر والمنشآت الفلاحية من المخاطر التي تهددها كالحريق والسرقة والانفجار وغيرها من المخاطر.
- توفير التغطيات التأمينية للعاملين في حقل التنمية الفلاحية، سواء كانوا فلاحين أو تنفيذيين عبر تغطيات التأمين الصحي التي تشمل مخاطر الوفاة، الإصابة، العجز والمعاشات للعاملين وأسرهم.

[1] حامد حسن محمد، **الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل**، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13أفريل ،2010ص36-37.

خلاصة الفصل الأول:

لقد زاد الاهتمام بالتأمين في العصر الحديث بعد أن تقدمت المدنية واتسعت مجالات النشاط الاقتصادي، الفلاحي والصناعي وظهور أخطار جديدة، هذا ما ساعد على تطور التأمين وظهور أنواع جديدة للتأمين تتماشى مع التطور والتقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم، لذا صار من الضروري على شركات التأمين تطوير وتحسين خدماتها لمسايرة هذا التطور المذهل مما أوجب عليها الخروج من دائرة التعويض عن الخسائر إلى الاستثمار في رؤوس أموالها في مجالات متعددة، وبمعنى أدق هو أن شركات التأمين أصبحت بفضل رؤوس أموالها تمثل جزءا من النشاط الاقتصادي والاستثماري خصوصا في مجال الفلاحة.

هذا ماساهم في تطور التأمين وانتشاره بشكل كبير وفي عدة صور وأنواع الأمر الذي أعطاه أهمية كبيرة لدى الفرد والمؤسسات لقبوله والطلب عليه كذلك، وذلك من خلال ازدهار العمل التأميني وظهور مؤسسات خاصة متخصصة أو تقليدية بعدما كان حكرا على الدولة .

كما لا ننسى أن لتطور القطاع الفلاحي وخصوصا في الجزائر كان له الأثر الكبير في تطور ونمو التأمين الفلاحي، ذلك نتيجة ظهور عدة أخطار جديدة لم تكن معروفة من قبل هددت منتوجات ومحاصيل الفلاحين هذا ما دفعهم بالضرورة إلى اللجوء إلى شركات التأمين وخصوصا منها المتخصصة في المجال الفلاحي قصد تأمين منتجاتهم ضد مختلف المخاطر هذا ما لاحظناه من خلال الجداول السابقة التي توضح نمو أرقام أعمال التأمين الفلاحي الذي يتناسب طردا مع نمو القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني

دور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في دعم النشاط الفلاحي بالمسيلة

تمهيد:

كان قطاع التأمين في بداية الاستقلال مكونا أساسا من الشركات الأجنبية التي كانت تسخره لخدمة مصالحها الخاصة، لكن الدولة الجزائرية سرعان ما تداركت الموقف فبدأت بالتحكم في تلك الشركات ومراقبتها، وفي نفس الوقت بدأت في إنشاء شركات تأمين جزائرية متعددة ومتخصصة، منها ما هي متعلقة بالتأمين الصناعي ومنها ما هي متعلقة بالتأمين على النقل ومنها ما هي متعلقة بالتأمين الفلاحي وهو ما يهمنا في دراستنا ومن بين شركات التأمين المتخصصة في القطاع الفلاحي نجد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – CNMA – والذي سنتناوله بشيء من التفصيل في المباحث الموالية، وكذلك سيتم التطرق إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة (CRMA)، وهو محل دراستنا الميدانية.

حيث سنسلط الضوء في هذا الفصل على عدة نقاط أهمها أهم الشركات التأمينية الناشطة في السوق الجزائري وهذا من خلال المبحث الأول، أما فيما يخص المبحث الثاني سنتطرق إلى التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي _ وكالة المسيلة _ حيث سنبرز الهيكل التنظيمي للشركة مع تبيان أهم الوظائف التي تقوم بها، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير وهو لب الدراسة فقد استعرضنا فيه دور الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في دعم النشاط الفلاحي في ولاية المسيلة وذلك من خلال شرح كيفية سير عملية التأمين بالإضافة إلى تقديم مثال عن عملية تأمين قامت بها وكالة المسيلة وشرح كيف قامت بالتأمين وكيف تحقق الخطر ثم تعويض الفلاح عن الخسائر التي لحقت به.

المبحث الأول: شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري

ينشط في السوق الجزائري العديد من شركات التأمين، منها ما هو تابع للقطاع العام أي يسير من طرف الدولة ومنها ما هو تابع للقطاع الخاص الذي بدأ في النشاط التأميني بعد الاصلاحات التي قامت بها الجزائر وذلك من أجل تشجيعهم على الاستثمار في قطاع التأمين، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد نوع آخر من شركات التأمين ألا وهي شركات إعادة التأمين والتي يتمثل دورها في إعادة تأمين ما قامت بتأمينه الشركات العادية، كما أننا نجد أيضا بعض شركات التأمين المتخصصة، فمنها ما هو متخصص في المجال الصناعي ومنها ما هو متخصص في مجال النقل ومنها ما هو متخصص في مجال القطاع الفلاحي وهو موضوع دراستنا ومنها ما هو مختلط أي يقوم بجميع أنواع التأمين، لهذا سنعرض فيما يلي أهم شركات التأمين العمومية والخاصة الناشطة في السوق الجزائري، وسنتطرق أيضا إلى التعاضديات والتعاونيات والتي ليس هدفها الربح بقدر ما يهمها تحقيق التضامن والتكافل بين المنخرطين فيها.

المطلب الأول: شركات التأمين العمومية

في هذا النوع من الشركات نجد شركات حديثة وأخرى تقليدية والتي سنقوم بعرضهم كما يلي:

أولا- الشركات العمومية التقليدية: وتضم الشركات التالية:

1) **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (LA CAAR):** هي أول شركة جزائرية، أنشئت في 08 جوان 1963 بهدف السماح للدولة الجزائرية بمراقبة التأمين[1]، وكانت تسمى بالصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين، بمقتضى القرار 26 فيفري 1964 أصبحت تمارس جميع أنواع التأمين ماعدا التأمين الفلاحي الذي خصص لمؤسسة (CNMA)، وابتداءا من جانفي 1976 أصبحت متخصصة في الأخطار الصناعية، ولقد عرف قانونها الأساسي تعديلات لاحقة خاصة في سنة 1985، وفي 30 أفريل

[1] الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات، متوفر على (www.cna.dz)، تاريخ الإطلاع: الإثنين 06 أفريل 2017.

1985 صارت تحمل اسم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وأصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين هي الآن شركة مساهمة حيث قدر رأسمالها سنة 2013 بـ: 12 مليار دج، وتعد من أهم الشركات على المستوى الوطني، وتتكون من 5 وحدات و79 وكالة محلية كما قدر رقم أعمالها سنة 2004 بـ 3.9 مليار دج ليرتفع ويصل إلى 16.6 مليار دج سنة 2015 وأصبحت تتحكم في 16 % من السوق الجزائري للتأمينات في سنة 2012 بعدما كانت تسيطر على 11 % سنة 2004، ومن الأخطار التي تهتم بها نجد في المرتبة الأولى الحرائق بنسبة 38.55 %، السيارات بنسبة 22.5 %، النقل بنسبة 12.75 %، الطاقة بنسبة 7.16 %، أخطار متعددة 15 % وتأمينات الأشخاص بنسبة 4.26 %.

2) **الشركة الوطنية للتأمين SAA:** أنشئت بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 وكانت شركة مختلطة، جزائرية بنسبة 61% ومصرية بنسبة 39% وتم فيما بعد تأميمها في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين، وفي 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصيص، احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة والتأمين على الحياة.[2]

الشركة الوطنية للتأمين هي الآن شركة مساهمة وتؤمن إلى جانب الشركات الأخرى كل فروع التأمين ولقد بلغ رأسمالها الاجتماعي 20 مليار دج[3]، وهي تتكون من شبكة تجارية كبيرة بحيث تتكون من 15 وحدة جهوية وأكثر من 293 وكالة مباشرة و210 وكيل عام و26 وسيط و150 مصرف تأميني وتستخدم أكثر من 5000 موظف كما قد ارتفع رقم أعمالها من 20,073 مليار دج سنة 2010 إلى 27,398 مليار دج سنة 2015.[4]

من بين التأمينات التي تقوم بها نجد التأمين على السيارات، التأمين على المخاطر التي تتعلق باستغلال الفلاحة: التأمين المتعدد المخاطر والذي يشمل تغطية

---

[1] فايزة بن عمروش، **واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،الجزائر، دفعة 2007-2008، ص 102.

[2] الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للتأمين، متوفر على (www.saa.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

[3] فايزة بن عمروش ، مرجع سابق، ص 103.

[4] الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للتأمين، مرجع سابق.

المخاطر التي تتعرض لها المزارع المغطاة بالبيوت البلاستيكية من الأضرار التالية: البرد، العاصفة، الفيضانات، الجليد، الثلج، الحريق، الانفجار، الصواعق، سقوط الآلات أو أجهزة الملاحة الجوية، التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية، التأمين على السكن والتأمين على الرعاية أثناء السفر صد المخاطر أو الحوادث الجسمانية.

3) **الشركة الوطنية لتأمين النقل (LA CAAT)**: أنشئت في 30 أفريل 1985 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وغرضها يتمثل فيما يلي: (عمليات التأمين البحري، عمليات التأمين الجوي، عمليات التأمين البري). وفي 1989 وبعد الإصلاحات الاقتصادية وإلغاء التخصص تحولت إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية وشرعت في ممارسة مختلف فروع التأمين، حيث بدأت بـ: 10 وكالات، وتحوز حاليا على 5 فروع وأكثر من 70 وكالة، يبلغ رأسمالها الاجتماعي 16 مليار دج، لقد حازت على 16 % من الحصة السوقية في 2014 وهي تعتبر رائدة في التأمينات على النقل، ونجدها تستحوذ على 18.65 % في تأمين الحرائق، 15 % في تأمين السيارات و12.4 % في تأمين الأشخاص من الحصة السوقية للتأمين.[1]

ثانيا- الشركات المتخصصة في إعادة التأمين: وتضم الشركات التالية:

1) **الصندوق المركزي لإعادة التأمين (CCR)**: أنشئ في 01 أكتوبر 1973 وكان ينحصر دوره في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية، فهو يحتفظ بجزء من هذه المخاطر ويعيد تأمين الأجزاء الأخرى لدى شركات أجنبية قادرة على ضمان هذه المخاطر. وفي30 أفريل 1985 أصبحت هذه الشركة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وكان غرضه يتمثل في القيام بعمليات إعادة التأمين على اختلاف أشكالها[2]، والمشاركة في تنمية السوق الوطنية لإعادة التأمين بدفع قدراتها على الحجز طبقا لمبادئ إعادة التأمين الأساسية وتقنية تحقق التوازن المالي في هذا المجال عن طريق تحقيق عائدات مالية تعويضية تحقق هذا التوازن، وتطوير

[1] الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل، متوفر على (www.caar.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

[2] الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات، مرجع سابق.

المبادلات والتعاون الدولي مع مراعاة الاختيارات الأساسية للبلاد ويقدر حاليا رأسماله يقدر بـ 22 مليار دج[1]. ويساهم في رأس مال عدة شركات وهي:[2]

- ✓ الشركة المتوسطة للتأمين وإعادة التأمين، مقرها في لندن.
- ✓ الشركة الافريقية لإعادة التأمين AFRICA-RE، مقرها في نيجيريا.
- ✓ الشركة العربية لإعادة التأمين ARABE-RE، مقرها في بيروت بلبنان.
- ✓ شركة تروست للتأمين وإعادة التأمين، مقرها بحيدرة في الجزائر العاصمة.
- ✓ شركة التأمين لقطاع المحروقات CACH، مقرها في الجزائر.
- ✓ شركة EXAL-EXPERTISE ALGERIE، مقرها في الجزائر.

ثالثا- الشركات العمومية الحديثة: نجد أربع شركات حديثة وهي:

1) **الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX:** [3] أنشئت في 10 جانفي 1996 بموجب الأمر 96-06 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير، واعتمدت في 02 جويلية 1999 حيث تم تحديد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته، فحسب هذا الاعتماد "يعهد تأمين القرض عند التصدير إلى الشركات ذات الأسهم المسماة الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات".

بدأت برأسمال اجتماعي قدره 250 مليون دج ليصل حاليا 450 مليون دج وتتمثل مهام الشركة في ضمان تمويل الصادرات وتقديم النصائح والمساعدة للمصدر وتزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية. تستحوذ الشركات العمومية على أكبر حصة من الصادرات بنسبة 87 % وتشمل الصناعة، المواد الغذائية، معدات البناء والخدمات، أما بالنسبة للمصدرين الخواص فيساهمون في إجمالي الصادرات بنسبة 13 % فقط وتشمل المواد الغذائية، النسيج والألبسة.

2) **شركة ضمان القرض العقاري SGCI:** وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، أنشئت في ديسمبر 1997 برأسمال قدره 1 مليار دج بمساهمة عدة بنوك إلى جانب

---

[1] الموقع الرسمي للشركة المركزية لإعادة للتأمين، متوفر على (www.ccrdz.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

[2] فايزة بن عمروش ، مرجع سابق، ص 104.

[3] الموقع الرسمي للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، متوفر على (www.cagex.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

شركات التأمين وتتمثل مهام الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية من أجل الحصول على عقار.[1]

3) **الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار AGCI:** اعتمدت في 1988 لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج.[2]

4) **شركة تأمين المحروقات CACH:** أنشئت سنة 1999 وبدأت نشاطها في 2000 وهي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 1.8 مليار دج وتباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى كتأمين محطات تصفية مياه البحر.[3]

المطلب الثاني: شركات التأمين الخاصة.

وتضم مجموعة من الشركات نوجزها فيما يلي:

1) **شركة تروست الجزائر Trust Algeria**[4]: أنشأت هذه الشركة في 25 أكتوبر 1997 وهي متخصصة في التأمين وإعادة التأمين، ومكونة من مساهمين كما يلي:

- ✓ 77.5 % تروست العالمية.
- ✓ 22.5 % القطرية العامة للتأمين .

ومقر هذه الشركة في البحرين وله عدة فروع في عدة بلدان مثل تروست بالولايات المتحدة الأمريكية، لندن، لبنان، اليمن وبالجزائر في حيدرة، وبدأت تروست الجزائر في تطبيق عملية التأمين وإعادة التأمين بعد تحصلها على قرار الاعتماد من وزارة المالية بتاريخ 18 نوفمبر 1997.

2) **الجزائرية للتأمينات 2A:** أنشئت بعد فتح السوق الجزائرية للتأمين على القطاع الخاص في 1995/01/25 بمقتضى الأمر 95-07 وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج، تحصلت على اعتمادها من وزارة المالية في 05 أوت 1998 لتطبيق مجمل العمليات الخاصة بالتأمين وإعادة التأمين، أهم النشاطات التي تقوم بها هذه الشركة هي

---

[1] الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] الموقع الرسمي تروست الجزائر، متوفر على الموقع: (www.trustalgeriains.com)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

تأمين السيارات وما يتعلق بها من مسؤولية مدنية من أضرار السيارات، أخطار النقل ويشمل المخاطر الجوية والبحرية، الأخطار المتعددة كأخطار البناء والهندسة والتأمين على الأشخاص وقد تحصلت على معيار الجودة ISO9001 في 19 ديسمبر 2004 على نشاطاتها في عمليات التأمين وإعادة التأمين[1].

3) **الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR:** أعتمدت في 05 أوت 1998، لتباشر عمليات التأمين وإعادة التأمين برأسمال خاص جزائري قدر بـ: 450 مليون دج[2].

4) **شركة أرويست الجزائر IRUIST Algeria:** هي شركة مختلطة ذات رأس مال أغلبيته أجنبي، اعتمدت سنة 1997 وتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين[3].

5) **العامة للتأمينات المتوسطية GAM:** أنشت في 08 جويلية 2001 اعتمدت من طرف وزارة المالية، وتمارس كل عمليات وفروع التأمين، هي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها الاجتماعي بـ 2747500000.00 دج، وهي مملوكة من طرف (**Emerging Capital Partners**)[4].

المطلب الثالث: التعاضديات والتعاونيات

1) **مؤسسة التأمين التبادلي:** كانت موجودة منذ سنة 1964 ومازالت لحد الآن وهي[5]:

- ✓ الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي CCRMA والذي أنشئ بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 28 أفريل 1964.
- ✓ التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة MAATEC، أنشئ بمقتضى قرار الاعتماد في 28 ديسمبر 1964 وتسمى بالتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة، حيث بدأت تمارس نشاطها في 01 جانفي 1965 لتمارس بعدها مختلف عمليات التأمين الشامل على السكن.

[1] الموقع الرسمي للجزائرية للتأمينات، متوفر على (www.2A.dz.)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

[2] الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات، مرجع سابق.

[3] نفس المرجع.

[4] الموقع الرسمي للعامة للتأمينات المتوسطية، متوفر على (www.gamassurances.com)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

[5] فايزة بن عمروش ، مرجع سابق، ص107.

2) **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:** أنشئ عام 1972 حيث يقوم على مبدأ التعاون والتضامن بين أعضائه المنخرطين ويتعامل مع الفلاحين والصيادين، ويمارس كل عمليات التأمين على الأخطار المتعلقة بالفلاحة، سنتعرض له بشيء يسير من الشرح في المبحث الموالي.

3) **الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية:** أنشئ في 02 جويلية 1983 وهو خاص بالتأمينات الاجتماعية، ومقره الرئيسي ببن عكنون ونميز بين نوعين:

- ✓ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) الذي أنشئ عام 1985.
- ✓ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء (CASNOS) الذي تم إنشاؤه في 04 جانفي 1992، وبصفة عامة يقوم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بتأمين نوعين من المخاطر:
- ✓ **النوع الأول:** يتمثل في المخاطر ذات الصفة الإنسانية وتتمثل في التأمين على المرض، الولادة، العجز والوفاة.
- ✓ **النوع الثاني:** يتمثل في المخاطر التي تتعلق بممارسة المهنة وهي حوادث العمل والأمراض المهنية. وتتمثل مداخيل هذا الصندوق في الاشتراكات المدفوعة من المستخدمين والعمال، حيث تساعد هذه الاشتراكات في تمويل مجموع الآداءات المتمثلة في التأمينات السالفة الذكر.

4) **الصندوق الوطني للتقاعد CNR:** أنشئ بموجب القانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد، حيث تم تأسيس نظام وحيد للتقاعد وقد شهد قانونه الأساسي عدة تعديلات وذلك حسب الأمرين:

- ✓ الأمر 96-18 المؤرخ في 06 جويلية 1996.
- ✓ الأمر 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997.

وكذا القانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 يمنح للأجير معاش للتقاعد، يقوم هذا الصندوق بمنح معاش تقاعد الأجير عندما يصل سن معينة وبشروط معينة.

5) **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:** لقد تم إنشاؤه في 26 ماي 1994 حيث أسندت إدارة نظام التأمين على البطالة وتسييره إلى صندوق وطني مستقل ويحدد

القانون الأساسي للصندوق ومهامه وتسييره بمرسوم تنفيذي، وفي 06 جويلية 1994 أصبح الصندوق يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث نجد أن مهام الصندوق تتمثل في:

- ✓ ضبط استمرار بطاقة المنخرطين بالإضافة إلى ضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعته.
- ✓ يساعد ويدعم الاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية لإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة.
- ✓ ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة.
- ✓ يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياطات حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

ولقد تم تعديل المرسوم التشريعي رقم 94-11 بالقانون رقم 98-07 المؤرخ في 02 أوت 1998 الذي يحدد التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية لكن أغلبية الجزائريين يتوجهون إلى التأمين لدى الشركات التقليدية أو يمكن القول الشركات العمومية، لأن 70 % من الحصة السوقية مستحوذة من طرف الشركات التقليدية وهي: MAATEC- CAAT- CAAR- SAA-CNMA مقابل 30 % لشركات التأمين الحديثة.

المبحث الثاني: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة بالمسيلة)

لقد قمنا بتناول ثلاث مطالب في هذا المبحث حيث تم التطرق إلى نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وهو يعتبر الشركة الأم بالنسبة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة هذا فيما يخص المطلب الأول أما بالنسبة للمطلب الثاني فتناولنا فيه نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير فقد تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي بالمسيلة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو شركة تأمين تعاونية ولها أكثر من 30 سنة خبرة في مجال التأمينات الفلاحية، أنشئ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في بداية القرن العشرين وكان يخضع لتنظيمات الأمر المؤرخ في 08 جويلية 1901 والمطبق على الجمعيات والمنظمات المهنية والتي يعطيها الطابع التجاري ولا يهدف إلى تحقيق الربح، وفي بداية نشاطها وفي سنة 1907 كانت تهتم بالتأمين ضد البرد ثم ضمت التأمين ضد الحريق في سنة 1912. وفي سنة 1972 وبمقتضى القرار 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 الذي سمح بإدماج ثلاث شركات كانت تنشط في القطاع من أجل تكوين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، هذه الشركات هي كما يلي: [1]

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاون الفلاحي (CCRMA) لإفريقيا الشمالية والذي أنشأ في 1919 بعد الإتحاد بين الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ضد البرد الذي أنشأ في 1907 والصندوق المركزي لتأمين الحريق وحوادث القانون الجماعي الذي أنشأ في 1912.
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي (CCMSA) والذي أنشئ سنة 1949.
- صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد (CMAR) والذي أنشئ سنة 1958، وفي سنة 1995 وتطبيقا للقرار الوزاري رقم 05 المؤرخ في 18 فيفري 1995 تم تحويل نشاط التأمين الاجتماعي والتأمين على التقاعد من CNMA إلى CNR، CNAS

[1] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، متوفر على (www.cnma.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

وCASNOS وهذا بعد قرار الدولة الصادر في 1983، وفي نفس السنة تم توسيع مجال نشاط الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ليشمل عمليات البنك والقرض بعد حصوله على الموافقة من بنك الجزائر، وقد سمي هذا البنك بالقرض الفلاحي التعاوني (CAM) سنة 1999.

تتم إدارة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال مجلس إداري يتكون من أعضاء منتخبين من رؤساء الصناديق الجهوية ويسيره مدير عام يعين بقرار رئاسي من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يتكون مجلس الإدارة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من 12 عضو منهم 09 أعضاء منتخبين و3 أعضاء يمثلون وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: التقديم بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي _ وكالة المسيلة

في هذا المطلب سنقوم بالتعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، بالإضافة إلى ذكر أهم الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها.

أولا- التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة _ CRMA_:[1] يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بالمسيلة من بين 64 صندوق جهوي موزعين عبر كامل التراب الوطني تخضع كلها إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA كمؤسسة أم بالعاصمة من حيث التسيير العام وإصدار القوانين والقرارات أو اللوائح الوزارية كما تخضع له في المراقبة وتتلقى منه الدعم.

يضم هذا الصندوق عدد من المكاتب المحلية المتواجدة في بعض الدوائر التابعة للولاية، والتي يقدر عددها بـ: 31 مكتب محلي كما هو مبين في الملحق رقم (01)، حيث تقوم هذه المكاتب بنفس العمل الذي يقوم به الصندوق حتى يسهل عليه المهام.

يكمن هدف الصندوق في تكوين احتياطي لمراجعة الحوادث المستقبلية التي قد تصيب الفلاح في نفسه أو ماله أو محصوله الفلاحي ، يمارس نشاط التأمينات الإقتصادية والعمليات البنكية التي تساهم في الدعم المباشر الذي يأتي من طرف الحكومة في شكل إعانات ومنح حكومية.

[1] منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

ونجد أنه قد تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالمسيلة سنة 1992/01/14 وفي سنة 2006/03/01 انقسم إلى مصلحتين:

1- **التأمين:** الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

2- **البنك:**الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (وكالة)، إلا أن البنك قد تم حله سنة 2010 وهو يقع في الحي الإداري مقابل للدار المالية، يقوم بفتح حسابات والقيام بجميع العمليات البنكية من تقديم القروض وبيع سندات الصندوق والدفاتر.

ثانيا- أهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي: إن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وجد من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، التي يصبوا إلى تحقيقها ونذكر منها :[1]

- ✓ تسهيل العمليات المالية التي يقوم بها شركاؤه، والعمليات المتصلة بصفة مباشرة بالإنتاج الفلاحي والغابي.
- ✓ الضبط والوساطة المالية بين الصندوق الوطني وشركائه.
- ✓ بإمكانه تطوير العمليات المالية لصالح شركائه ولغيره من المنتفعين.
- ✓ يتكفل تحت مسؤولية الصندوق الوطني بتجسيد المساهمات المالية والمساعدة والدعم التي تقررها الدولة أو الهيئات الأخرى وتنفيذ العمليات التي يبادر بها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- ✓ تحقيق التنمية الشاملة للقطاع الفلاحي.
- ✓ ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات المتصلة بالفلاحة.
- ✓ استلام ملفات التأمين وإعطاء الموافقة المبدئية على هذه الملفات، ثم المتابعة التقنية للأصول المؤمنة.
- ✓ تنفيذ العمليات التي يبادر بها الصندوق الوطني.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 4، العدد 19 الصادرة في : 12/ 04 / 1995 ، ص 09.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(وكالة المسيلة)

في هذا المطلب سنتكلم عن الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وذلك من خلال التطرق إلى أجهزته التي يتكون منها، بالإضافة إلى الهيكل الإداري الذي يسير نشاط وعمل الصندوق.

أولا- أجهزة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي: يتكون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – وكالة المسيلة– من ثلاثة أجهزة هامة وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة و المدير.[1]

1) **الجمعية العامة:** وتتكون من كل الشركاء المقبولين قانونيا، ولكل شريك صوت واحد فقط وتجتمع الجمعية العامة في دورة عادية مرة كل سنة وفي دورة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون ذلك إما بطلب من ثلثي أعضائها على الأقل وبطلب من مجلس الإدارة أو بطلب من مدير الصندوق الجهوي بعد استشارة الصندوق الوطني، وللجمعية العامة الاختصاصات التالية:
   - ✓ تنتخب بورقة اقتراع سرية مجلس الإدارة.
   - ✓ تصادق على تقرير النشاط الذي يعرضه مجلس الإدارة.
   - ✓ تصادق على تقرير محافظ الحسابات.
   - ✓ تصادق على حسابات السنة المالية المنصرمة.
   - ✓ تصادق على اقتراحات توزيع الفوائد المالية المنصرمة وتصادق عليها.
   - ✓ تصادق على برنامج النشاط التقريري الذي يقدمه مجلس الإدارة وتصادق عليه.
   - ✓ تصادق على النظام الداخلي.
2) **مجلس الإدارة:** ويتكون من خمسة أعضاء منتخبين من بين الشركاء، حيث ينتخب مجلس الادارة لمدة أربع سنوات وتجتمع مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين في الاجتماع وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا. وينتخب مجلس الإدارة رئيسا من بين أعضائه وللرئيس المبادرة في عقد الاجتماعات الخاصة بالمجلس ويحدد مع المدير جدول

[1] منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

أعمالها وتاريخ انعقادها، كما يرأس الجمعية العامة. ولا تصح مداولات مجلس الادارة إلا بحضور ثلاثة من أعضائه على الأقل، ولمجلس الإدارة الصلاحيات التالية:

- ✓ يداول على كل المسائل التي لا تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة أو المدير.
- ✓ يدرس ميزانيات الصندوق المحلي التقديرية ويصوت عليها.
- ✓ يدرس ويحلل الحسابات السنوية.
- ✓ يقدم للجمعية العامة تقرير النشاط.
- ✓ يفصل في اقتناء الممتلكات وإنجازها والتنازل عنها .
- ✓ يوافق على مخططات توظيف الأموال والإقتراضات وشراء وبيع أسهم المساهمة إلى الشركات الفرعية.

3) **المدير:** يعين من قبل مجلس الإدارة وبالتحديد من ضمن القائمة التي يضبطها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ولا يحق للمدير في أي حال من الاحوال أن يجمع بين وظائفه وعضوية مجلس إدارة الصندوق الوطني أو الجهوي، ويضطلع المدير بكل صلاحيات التسيير ويتمتع بكل السلطات المرتبطة بها.

ثانيا- الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي: يتكون الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة من عدة مصالح أهمها: مدير الوكالة، الأمانة العامة (الإعلام والإتصال)، مصلحة الصندوق، مصلحة الحافظة المالية، مصلحة المقاصة والتحويلات، مصلحة المنازعات[1].

1) **مدير الوكالة:** حسب ما سبق ذكره فيما يخص أجهزة الصندوق حول المدير وكيفية تعيينه، سوف نتطرق الآن إلى المهام التي يقوم بها المدير وهي كما يلي :

- ✓ ينفذ قرارات مجلس الإدارة والسياسة التي يضعها.
- ✓ يمثل الصندوق الجهوي في كل أعمال الحياة المدنية وأمام العدالة.
- ✓ يتمتع بالسلطات على جميع مستخدمي الصندوق.
- ✓ يسهر على تسيير الصندوق وتنظيمه.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

- ✓ يمكن أن يفوض جزءاً من سلطاته لمساعديه المباشرين.

2) **الأمانة العامة (الإعلام والاتصال):** إن الأمانة العامة تعتبر الساعد الأيمن لمدير الوكالة، حيث تسهل أعماله، كما تسهل عمليات المصالح الأخرى ومن أهم أعمالها:

- ✓ استقبال العملاء لفتح الحسابات، حيث يتم فتح عدة أنواع من الحسابات في الصندوق نذكر منها:
  - ✓ **حسابات الشيكات:** وتفتح للموظفين والتعاونيات والهيئات غير التجارية.
  - ✓ **حسابات جارية:** تفتح للتجار والفلاحين وكل الهيئات التجارية.
  - ✓ **حساب الإدخار:** ويتم فتح دفتر الادخار لكل شخص طبيعي، ويمكن أن يكون هذا الحساب بفائدة سنوية أو بدون فائدة.
- ✓ استقبال وإرسال المكالمات الهاتفية والفاكسات.
- ✓ استقبال وإرسال البريد.

3) **مصلحة الصندوق:** تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح في الصندوق حيث تتم من خلالها مختلف العمليات المصرفية، من إيداع وسحب وكذلك معرفة الوضعية المالية للصندوق من خلال تحليل الميزانية محاسبيا وحساب النتيجة يوميا سواء كانت سلبية أو ايجابية. والعمليات الأساسية في الصندوق تتعلق بالدفعات النقدية أي الإيداعات وعمليات سحب النقد، حيث تتم عمليات الإيداع للأموال إما:

- ✓ من طرف صاحب الحساب.
- ✓ من طرف شخص آخر لفائدة صاحب الحساب.

4) **مصلحة الحافظة المالية:** حيث يتم في هذا القسم استقبال الشيكات والسندات بمختلف أنواعها أين يتم تحصيلها أو خصمها:

- ✓ **عملية التحصيل:** يتم بواسطة دفع قيمة الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق ويأخذ البنك عمولة على هذه العملية.
- ✓ **عملية الخـصم:** وهي عبارة عن قرض قصير الأجل عن طريقه يقوم البنك بعملية تسديد للورقة التجارية لزبونه الحامل لها (بمعنى الحصول على قيمة الورقة قبل موعد الاستحقاق) ومقابل ذلك يحصل على فوائد الخصم عن المدة من يوم الخصم إلى تاريخ الاستحقاق.

5) **مصلحة المقاصة والتحويلات:** هذا القسم له علاقة مباشرة بغرفة المقاصة بالبنك المركزي، وتتم العملية باجتماع ممثلي أقسام المقاصة لكل بنك مع مسؤول الغرفة وهو ممثل عن البنك المركزي ومن خلال هذا الاجتماع يقومون باستبدال مختلف الشيكات مع البنوك الأخرى ووفقا لهذه العملية يعرف البنك ماله وما عليه. ويهتم كذلك بعمليات الخصم للزبائن الذين يملكون ثروات، حيث يقومون بتقديم طلب للصندوق لخصم بعض السندات فيقوم هذا الأخير بتقديم السندات إلى البنك المركزي لإعادة خصمها، وهذا للحصول على سيولة وتتم هذه العمليات مقابل معدلات خصم، أما فيما يخص عملية التحويل فيتم فيها نقل مبلغ من حساب بأمر من صاحب الحساب إلى حساب شخص آخر، وهناك عدة أنواع من التحويلات هي:

- ✓ **التحويل الداخلي:** يكون في حالة ما إذا كان الحسابين اللذين لهما علاقة بعملية التحويل تحت إشراف نفس البنك.
- ✓ **التحويل الخارجي:** يكون في حالة ما إذا كان الحسابين اللذين لهما علاقة بعملية التحويل في بنكين مختلفين.
- ✓ **التحويل في نفس المكان أوفي نفس المنطقة:** يكون في حالة ما إذا كان الحسابين اللذين لهما علاقة بعملية التحويل في نفس المنطقة.
- ✓ **التحويل في مكانين مختلفين:** يكون في حالة ما إذا كان الحسابين اللذين لهما علاقة بعملية التحويل في منطقتين مختلفتين.

6) **مصلحة المنازعات:**_وتتمثل مهام هذه المصلحة في حل مختلف النزاعات والمشاكل التي تواجه الزبون في الصندوق وكذلك مشاكل الصندوق مع البنوك الاخرى.

ومخطط الهيكل الإداري لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – وكالة المسيلة – كالآتي:

الشكل رقم(03): الهيكل الإداري للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكالة المسيلة.

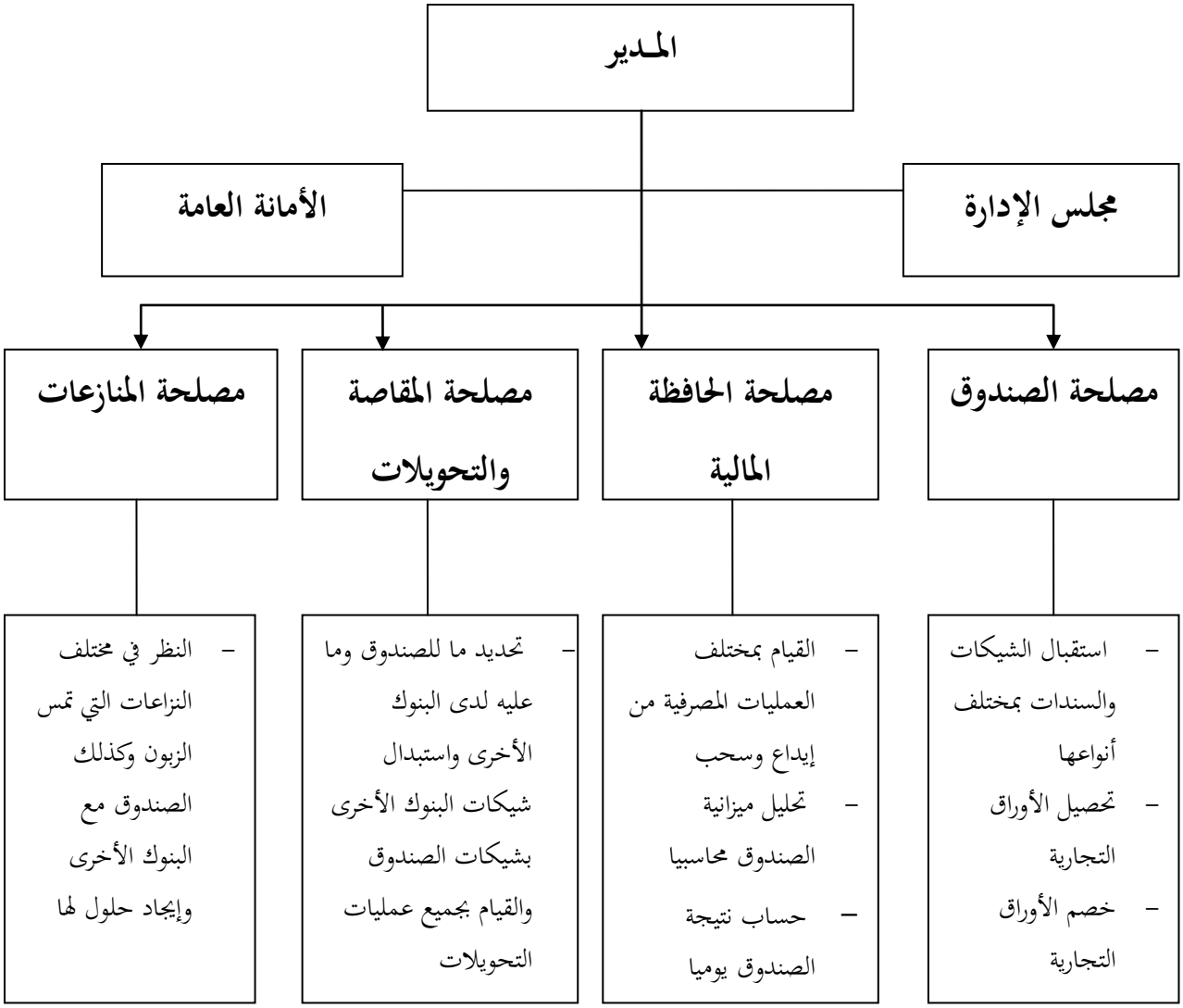

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي _ وكالة المسيلة _.

ثالثا- الهيكل التنظيمي لقسم التأمينات: ينقسم الهيكل التنظيمي لقسم التأمينات بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة إلى: [1]

1) **المدير الجهوي:** هو المسوؤل الأول عن التسيير الحسن للصندوق، ويقوم بتوفير الإمكانيات الضرورية من أجل تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، ومن بين مهامه أيضا مراقبة ومتابعة وإمضاء الوثائق واتخاذ القرارات وإصدار الأوامر لتنظيم العمل.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

2) **أمانة المدير:** وهي الكاتبة الخاصة بالمدير تقوم بتسجيل البريد الوارد والصادر وتحضير مواعيد الاستقبال والاجتماعات مع العمال.
3) **قسم الإدارة العامة:** تسهر على التموين داخل المؤسسة من أوراق وآلات ومعدات، كما تقوم بتسيير العمال وتكوينهم تكوين يضمن العلاقات بين المؤسسة والجهات الأخرى كالضمان الاجتماعي والشركات التأمينية الأخرى.
4) **قسم المحاسبة:** هو مرآة المؤسسة يعمل على ترجمة المعلومات التقنية إلى معلومات حسابية دقيقة في أوقات محددة، كما يقوم بعمليات المحاسبة للصندوق وإعداد الميزانيات وجداول المراجعة.
5) **قسم الإعلام الآلي:** يقوم بتحضير الإحصائيات المطلوبة لجميع المصالح، بالإضافة إلى كتابة مختلف الوثائق وتخزين المعلومات.
6) **قسم التأمينات:** من بين المهام التي يقوم بها مراقبة ومراجعة عمليات التأمين المختلفة والإشراف والتوجيه.
7) **مصلحة الانتاج:** تعتبر من أهم المصالح على مستوى الصندوق الجهوي بحيث تقوم بالمراقبة ومراجعة واكتتاب العقود، وتتكون من الصندوق وعون تجاري وعون منتج بحيث هذين الأخيرين يقومان باكتتاب العقود حسب اختصاصهما.
8) **مصلحة المنازعات:** وهي مختصة في تلقي التصريحات بحدوث الضرر أو تحقق الخطر المؤمن ضده وذلك من أجل دراسة الملفات وتعويضهم وتنقسم إلى ثلاث:
   - ✓ تسيير الحوادث الجسمانية.
   - ✓ تسيير ملفات الحوادث المادية.
   - ✓ تسيير ملفات التعويضات الفلاحية.

المبحث الثالث: إنجازات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (وكالة المسيلة)

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة نموذجا من النماذج الناجحة بالنسبة لشركات التأمين، وذلك لما قدمه من إضافات وإنجازات بالنسبة للقطاع الفلاحي في ولاية المسيلة، لهذا سنقوم بدراسة كيفية سير آلية عملية التأمين، ثم سنتطرق إلى كيفية معالجة ملفات التأمين وأخيرا سنقوم بعرض أهم الإحصائيات المتعلقة بنشاطه التأميني وذلك من سنة 1999 إلى غاية 2014.

المطلب الأول: آلية سير عملية التأمين الفلاحي

إن عملية التأمين ليست بالأمر السهل كما يعتقده البعض، بل هو مجموعة متكاملة ومترابطة من العمليات التي تتحد فيما بينها لتتم عملية التأمين، ومنه سنشرح أهم العمليات الخاصة بالتأمين فيما يلي:

أولا- تدفق المعلومات وتحليل مناصب العمل والوثائق

1) **بيان تدفق المعلومات:** تعتبر أهم خطوة في عملنا هذا كونها النواة الأساسية التي يتم بها التوصل إلى المعلومات ويعتمد عليها في تحديد مقدار التعويض في حالة حدوث الخطر المؤمن ضده وعلى هذا الأساس يتم جمع كل المعلومات المتدفقة والإحاطة بكل جوانبها وتقييم الوضعية المادية تقييما موضوعيا حيث تتجمع كل المعطيات لدى قسم التأمين بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مع توضيح كل وسائل العمل وتقنياته.

الشكل رقم(04): بيان تدفق المعلومات

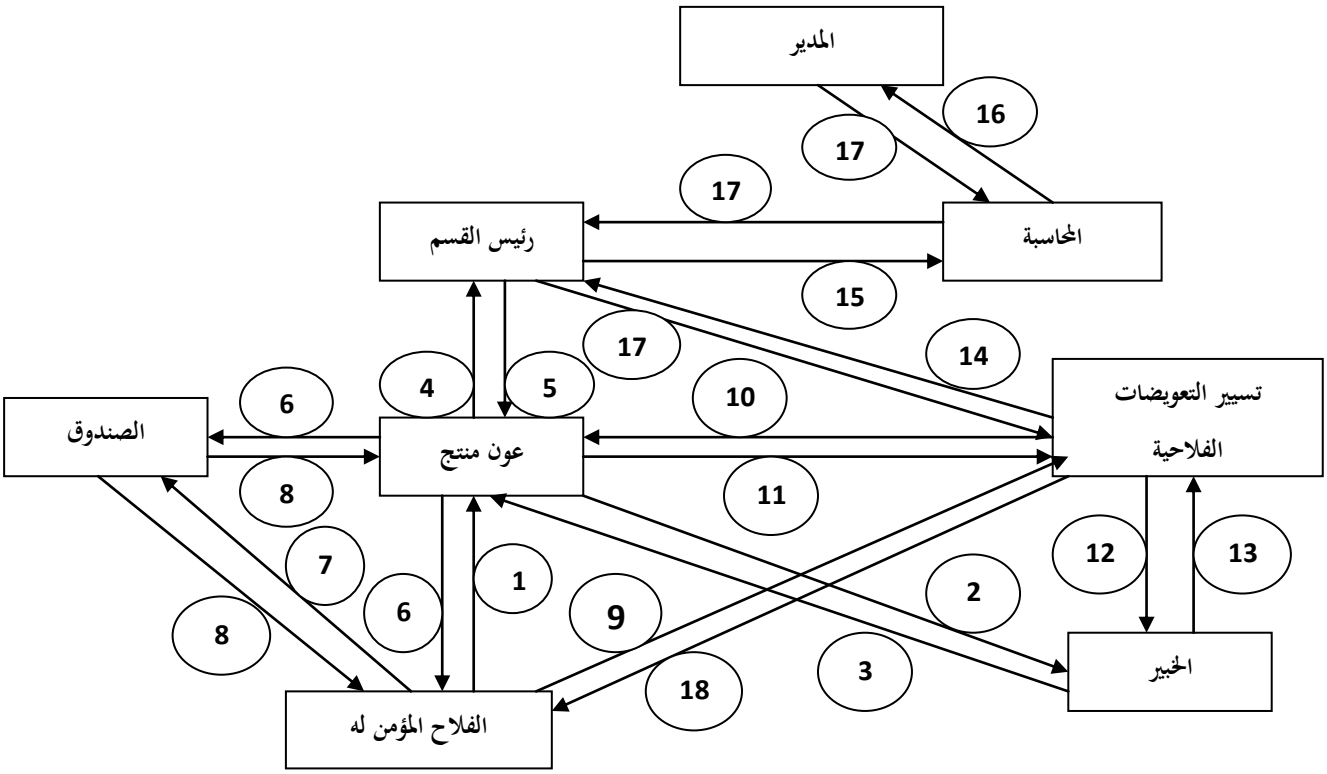

المصدر: وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA _ وكالة المسيلة_

شرح العلاقات المتبادلة (العمليات المنجزة)

1. طلب التأمين.
2. الطلب من الخبير القيام بالمعاينة.
3. إعطاء المعلومات الكافية بعد المعاينة من طرف الخبير.
4. بعد اكتتاب العقد وحساب الأقساط إعطاء نسخة منه لرئيس القسم.
5. بعد المصادقة والإمضاء يرجع العقد للعون المنتج.
6. إعطاء نسخة من العقد للفلاح.
7. إرسال كشف دفع الأقساط.
8. دفع الأقساط، إثبات قبض الأقساط.
9. طلب تصريح بالضرر.
10. طلب نسخة من عقد التأمين.
11. إرسال نسخة من عقد التأمين.

12.بعد معاينة عقد التأمين، الطلب من الخبير القيام بمعاينة الضرر.
13.يقوم الخبير بإعطاء المعلومات الكافية عن الضرر.
14.إرسال الملفات للمصادقة والإمضاء.
15.إرسال الملفات للمصادقة والإمضاء وتحرير الشيكات.
16.إرسال الملفات للمصادقة والإمضاء.
17.إرجاع الملفات بعد المصادقة والإمضاء.
18.دفع قيمة التعويض إلى الفلاح.

2) **دراسة مناصب العمل:** في هذه الحالة تتم دراسة أماكن العمل المتواجدة على مستوى الصندوق المعني ولذلك ركزنا في موضوعنا على دراسة قسم التأمينات، حيث يحتوي قسم التأمينات على مصلحتين هما:

- ✓ مصلحة الإنتاج.
- ✓ مصلحة المنازعات (الحوادث).

أ- **عدد المناصب:** 07.

ب- الرتبة:

- ✓ رئيس قسم.
- ✓ عون منتج.
- ✓ عون تجاري.
- ✓ الصندوق.
- ✓ تسيير ملفات الحوادث الجسمانية.
- ✓ تسيير الملفات الحوادث المادية.
- ✓ تسيير التعويضات الفلاحية.

ت- المهام:

- ✓ **عون منتج:** إبرام العقد.
- ✓ **أمين الصندوق:** قبض الأقساط المالية.
- ✓ **عون تسيير التعويضات الفلاحية:** الأمر بالتعويضات.

3) **دراسة الوثائق وتحليلها:** هذه الدراسة عبارة عن معاينة للوثائق والسجلات المستعملة في مصلحة الإنتاج، تتمثل الوثائق المستعملة في:

- ✓ **وثائق داخلية:** هي وثائق تستعمل وتصدر داخل هيكل المصلحة، وتتمثل الوثائق الداخلية في:
  - بطاقة أمر المعاينة أو الخبرة ودورها أمر الخبير بالمعاينة أو الخبرة.
  - محضر المعاينة (Proses verbal de vérification): ودورها هو تصريح الخبير بكل المعلومات بعد المعاينة.
  - Police multirisques: ودورها أمر الخبير بالمعاينة.
  - Dossier sinistre : دورها حفظ الملف وإعطاء معلومات على الضرر.
  - محضر الخبرة (Règlement de finitif a l'amiable): دورها هو إثبات صحة الضرر وتقييم الخبير لمختلف هذه للأضرار والخسائر.
  - أمر بالدفع:(Ordre de Paiement) دورها إعطاء الأمر بالتعويض.
  - استدعاء: دوره استدعاء المؤمن له بالحضور.
  - Quittance d'indemnité de sinistre : دورها اعتراف المؤمن له بالمخالصة.
  - الشيك: دورها هو أنها ورقة مالية للمخالصة.
- ✓ **وثائق خارجية:** هي الوثائق التي تأتي من خارج هيكل المصلحة، وتتمثل في: بطاقة الفلاح ودورها إثبات الصنف والنشاط المهني للفلاح.

ثانيا- دراسة الإجراءات: إن الهدف من هذه الدراسة هو جمع الحد الأقصى من المعلومات وكيفية تنقلها من وإلى الصندوق الجهوي ومن خلال دراستنا الأولية والعمليات التحليلية تظهر لنا الإجراءات التالية:

1) **الإجراء الأول خاص بالتسجيل:** استقبال طلب التأمين يكون من اختصاص عون منتج حيث يتم تسجيله بعد المعاينة ثم حساب الأقساط وتوجيهه إلى الصندوق لدفع الأقساط.
2) **الإجراء الثاني خاص بالتعويض:** بعد حصول الضرر يتم استقبال التصريح بها من طرف عون مصلحة تسيير التعويضات الفلاحية ثم دراسة هذه الأخيرة ليتم إرسال الملف

بعد الموافقة إلى رئيس القسم وهو بدوره يرسله إلى المحاسب ثم المدير حتى يتم التعويض.

المطلب الثاني: كيفية معالجة ملفات التأمين الفلاحي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة.

في هذا المطلب سنتناول مثال واقعي عن عملية تأمين فلاحي قام بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة وذلك بتأمينه نشاط مستثمرة فلاحية نشاطها الرئيسي الاستثمار في الثروة الحيوانية (تربية الأبقار).

أولا- مرحلة إبرام غقد التأمين: تتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة الانتاج التي تقوم باستقبال الفلاح الذي يريد التأمين ضد الأخطار وبالنسبة للحالة التي نقوم بدراستها نجد أن الفلاح قد أخذ قرض في إطار دعم تشغيل الشباب واستفاد من 10 أبقار(أنظر الملحق رقم 02)، وقصد تفادي أي خطر قد يلحق بهذه الأبقار قرر القيام بتأمينها لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة وهذا وفق العقد المبرم بين الفلاح والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (أنظر الملحق رقم 03).

وقبل تحرير العقد تم معاينة الأبقار والأشياء التي أراد الفلاح تأمينها من قبل خبير معين(طبيب بيطري) من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة ليقوم بإعداد تقرير مفصل(أنظر الملحق رقم 04)، وهذا قصد التحقق من وجود الأبقار والتأكيد عليها وذلك من خلال أخذ صور للأبقار (أنظر الملحق رقم 05) بالإضافة إلى حلقات Némuro ID _d'identification boucles_(أنظر الملحق رقم 06)، وهي خاصة بكل بقرة على حدى.

ومن ثم تأتي مرحلة تحريره العقد، حيث احتوى العقد على 12 خطر أمن ضده الفلاح خشية تحققها ومن بين هذه الأخطار نذكر ما يلي:

- خطر الوفاة.
- خطر الحمل.
- الخسارة الجسدية.

حيث قدر مبلغ التأمين أو قسط التأمين الذي دفعه الفلاح لمؤسسة التأمين بـ: 454865.20 دج. كما احتوى العقد أيضا على وثيقة تسمى شرط الحلول Clause subrogatoire (أنظر

الملحق رقم 07)، وهو أن يحل البنك محل الفلاح في تحصيل مبلغ التأمين المعوض من طرف مؤسسة التأمين، وذلك لأن الفلاح مستفيد من دعم تشغيل الشباب، وفي حال حصول البنك على المبلغ يقوم البنك بإبلاغ الفلاح بتحصيله للمبلغ وقيامه بشراء بقرة جديدة في مكان البقرة التي تعرضت للخطر، أي لا يعطيه المبلغ بل يعطيه بقرة جديدة.

ثانيا- مرحلة تحقق الخطر: في هذه المرحلة يقوم الفلاح بالإبلاغ لدى مصلحة الحوادث عن وقوع الخطر المؤمن ضده(أنظر الملحق رقم 08)، لتقوم مصلحة الحوادث بتولي عملية التحقق من وقوع الخطر وتقييم الخطر موضوع التأمين وفي مثل حالتنا التي نتناولها وهي موت البقرة، يقوم الطبيب البيطري المعتمد من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة بمعاينة البقرة والتأكد من الوفاة ومن سبب الوفاة، حيث يرجع سبب الوفاة في هاته الحالة إلى تناول البقرة سلك معدني ما أدى إلى وفاتها.

هنا يقوم الطبيب البيطري بذبح البقرة وتشريحها للتأكد من سبب الوفاة قصد كتابة تقرير مفصل عن هذه البقرة، حيث يحتوي هذا التقرير على المعلومات التي تتعلق بالبقرة (أنظر الملحق رقم 09) من سنها، رقمها، معلومات عن عقد التأمين الذي تم فيه تأمين البقرة، شهادة وفاة البقرة، شهادة الوفاة(أنظر الملحق رقم 10)، .... إلخ . كما يقوم كذلك بأخذ صور للبقرة وهي مشرحة(أنظر الملحق رقم 11) لتقدم مع التقرير الذي يقدمه لمؤسسة التأمين.

كما لا ننسى كذلك تحديد قيمة الضرر من قبل الطبيب البيطري (الخبير)، ونجد هنا أنه قد تم تحديد الضرر بقيمة : 300000,00 دج ليتم اقتطاع 10 % من قيمة التعويض وهو اقتطاع اجباري تقوم به مؤسسة التأمين ليكون المبلغ الذي ستعوضه مؤسسة التأمين لقاء موت البقرة هو 270000 دج (أنظر الملحق رقم 12).

الفرع الثالث: مرحلة التحصيل: في هذه المرحلة يرسل الملف من مصلحة الحوادث إلى مصلحة المحاسبة مع وثيقة تسمى أمر بالدفع _ Ordre de paiement _(أنظر الملحق رقم 13)، قصد تحصيل قيمة المبلغ لصالح الفلاح، وذلك بعد اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من موافقة مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وهذا طبعا بعد الموافقة من قبل محاسب الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، ثم يرسل شيك مسطر مع طلب إلى مدير البنك لصرف هذا الشيك حيث يحتوي على قيمة مبلغ التعويض إلى البنك، ليودع في حساب الفلاح لكن ليس

له الحق في سحب هذا المبلغ كون أن البنك ملزم بتعويض الفلاح نفس الشيء الذي فقده وليس تعويضه قيمة الشيء، وهذا راجع إلى الاتفاقية المبرمة بين البنك ووكالة دعم وتشغيل الشباب.

المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة (1999-2014)

في هذا المطلب سنقوم بعرض بعض الأرقام المالية المتعلقة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية المسيلة، والتي من بينها نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات الأخرى، التعويضات التي يتحملها، الأعباء التي يقوم بها والنتيجة المالية المحققة.

أولا- نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات:

يمثل الشكل التالي تمثيل بياني يعبر عن نسبة مساهمة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات وذلك من سنة 1999 إلى غاية 2014.

الشكل رقم (05): تمثيل بياني يمثل نسبة التأمين الفلاحي بالنسبة لبقية التأمينات(1999-2014)

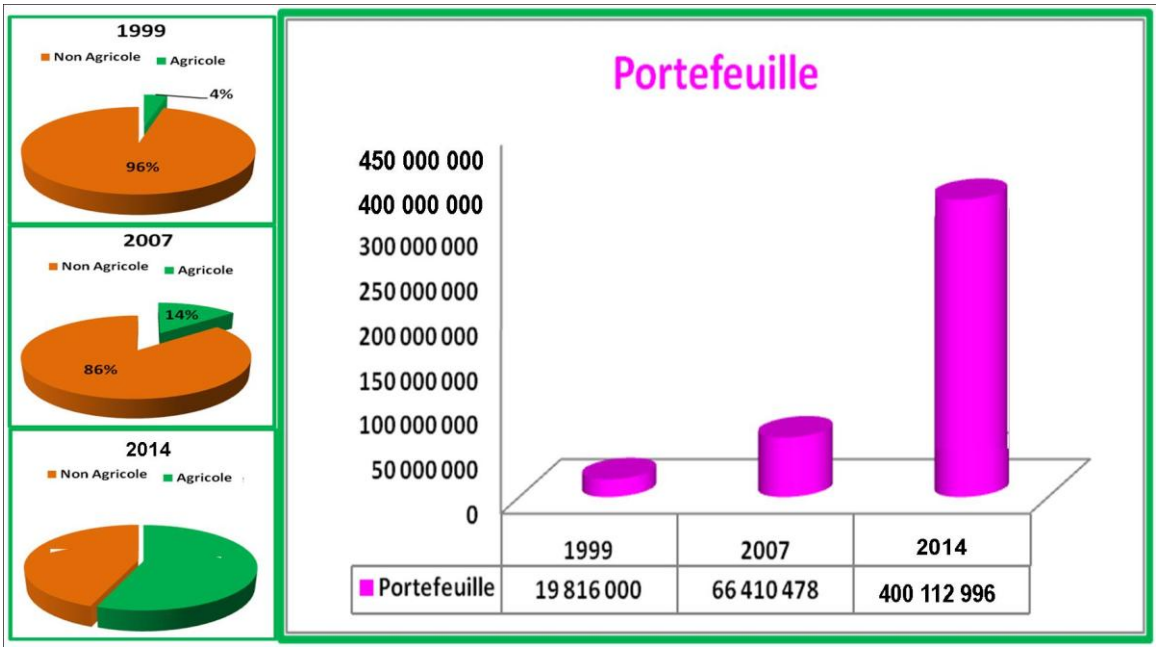

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

من الشكل السابق نلاحظ أن نسبة التأمين الفلاحي في تزايد مستمر مقارنة مع بقية التأمينات المختلفة حيث ارتفعت من 4 % سنة 1999 إلى 14 % سنة 2007 لتفوق 50 % سنة 2014 ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة إلى عدة أسباب والتي من أهمها:

- تقبل العديد من الفلاحين لفكرة التأمين الفلاحي والإقبال عليه بشكل كبير هذا ماساهم في ارتفاع هذه النسبة.

- قيام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي باستحداث منتوجات جديدة للتأمين الفلاحي، هذا ما ساعد الفلاحين على اختيار ما يناسبهم من هذه المنتجات.
- قيام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالترويج والدعاية الفعالة لمختلف المنتجات التي يقدمها للفلاحين وذلك من أجل التقرب إليهم أكثر وشرح أهداف ووظائف الصندوق، هذا ماساهم في زيادة الإقبال على التأمين الفلاحي من قبل الفلاحين.
- حجم الخسائر الكبيرة التي لحقت بالفلاحين نتيجة تعرض محاصيلهم وفلاحتهم لمختلف الأخطار هذا ما أدى بهم إلى اللجوء إلى التأمين الفلاحي قصد تخفيف عبء هذه الخسائر.

ثانيا- قيمة التعويضات مقارنة بالتحصيلات:

يمثل التمثيل البياني التالي نسبة التعويضات التي قام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة بتعويضها للمؤمنين لهم مقارنة بالتحصيلات التي تحصل عليها من أقساط التأمين.

الشكل رقم (06): تمثيل بياني يعبر عن قيمة التعويضات مقارنة بالتحصيلات (1999-2014)

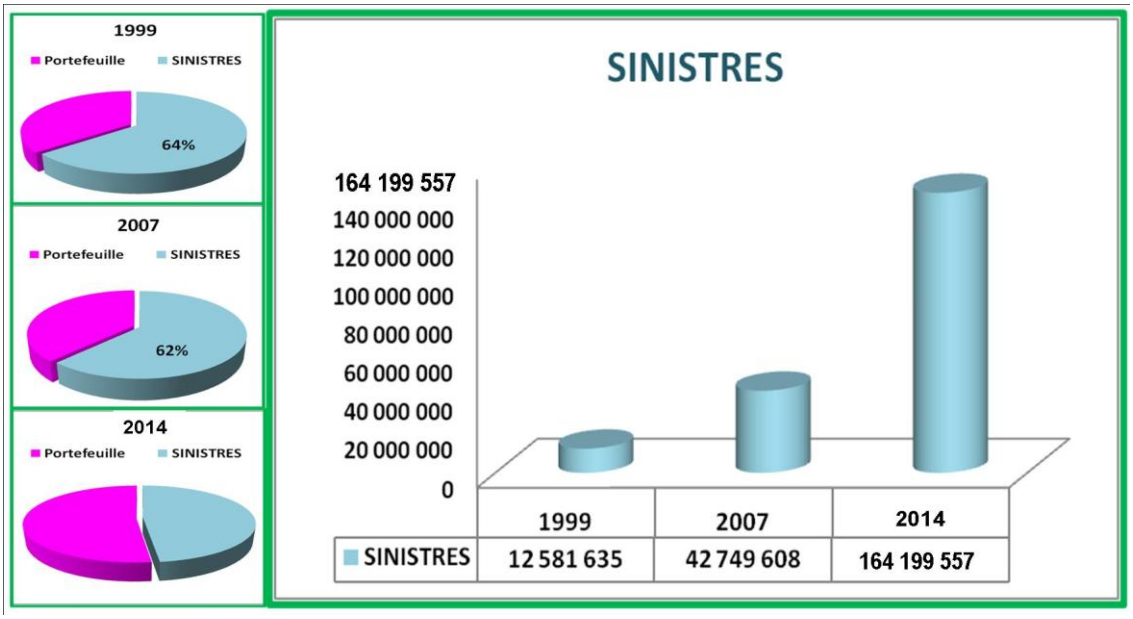

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة التعويضات مقارنة بالأقساط التي يحصلها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قد انخفضت بشكل ملحوظ وذلك من خلال انخفاض نسبة

التعويضات من 64 % سنة 1999 إلى 62 % سنة 2007 لتنخفض إلى أقل من 50 % سنة 2014. وهذا مؤشر جيد يدل على السياسة الرشيدة التي يتبعها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وذلك من خلال:

- عدم تأمينه للمنتجات التي تكثر فيها نسبة تحقق الخطر.
- التأكد من صحة الابلاغات التي يقوم بها الفلاحون بتعرض منتوجاتهم أو فلاحتهم لخسارة أو خطر معين وذلك لكثرة التصريحات الكاذبة من طرف بعض الفلاحين حول تعرضهم لخسارة معينة.
- التحفيزات التي يقدمها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالنسبة للفلاحين في حالة عدم تعرضهم للأخطار محل التأمين مثل: التخفيض في قيمة الأقساط.
- وعي الفلاح حول الأخطار التي قد يتعرض لها، هذا ما أدى إلى تجنبه إلى العديد منها وبالتالي انخفاض نسبة الحوادث و انخفاض نسبة التعويضات.

ثالثا- قيمة أعباء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة مقارنة بالإيرادات: يمثل التمثيل البياني التالي نسبة الأعباء التي يتحملها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة مقارنة مع الإيرادات التي يحققها وذلك من سنة 1999 إلى غاية 2014.

الشكل رقم (07): تمثيل بياني يعبر عن قيمة الأعباء مقارنة بالإيرادات (1999- 2014)

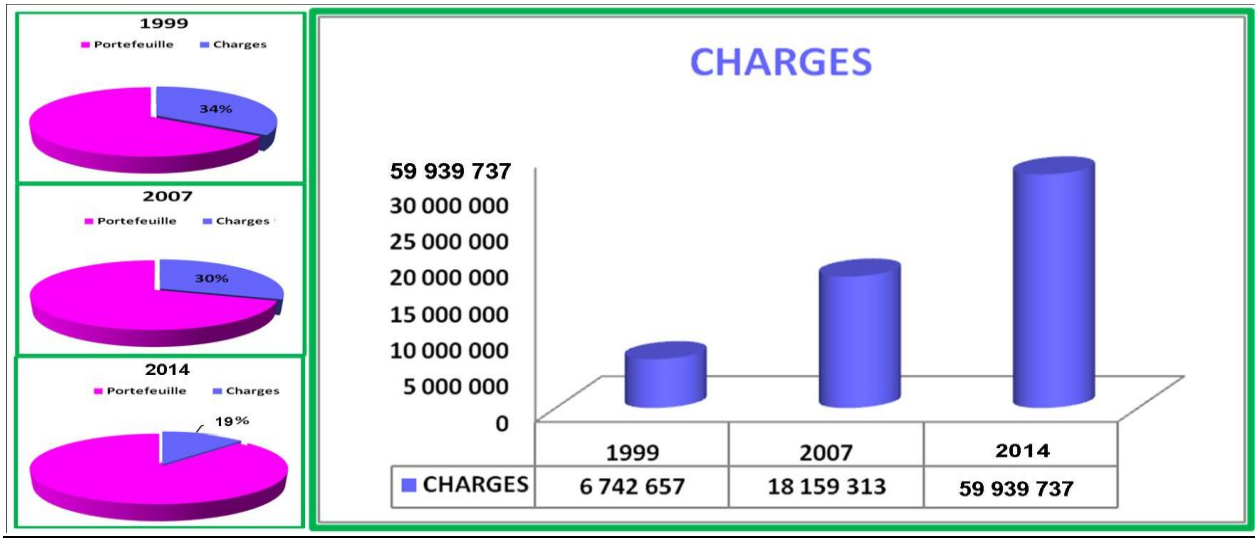

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

من خلال الشكل السابق نجد أن نسبة الأعباء قد انخفضت بشكل كبير وواضح مقارنة بالإيرادات، وذلك من خلال انخفاضها من نسبة 34 % سنة 1999 إلى 30 % سنة 2007

لتواصل الانخفاض وتصل إلى حدود 19 % سنة 2014، وهذا مؤشر جيد يعبر عن المركز المالي الجيد للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وذلك كونه يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة على مواصلة مسيرة التأمين الفلاحي، ومن جملة الأسباب التي أدت انخفاض نسبة الأعباء نجد:

- زيادة إيرادات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي نتيجة زيادة عقود التأمين وبالتالي زيادة الأقساط المحصلة.
- التخلي عن بعض أنواع عقود التأمين التي كانت تمثل عبئ حقيقي وذلك لأن نسبة تحقق الخطر موضوع التأمين مرتفعة جدا.
- تحقيق إيرادات من مصادر مختلفة غير النشاط التأميني، ومن بين المصادر الاستثمار في قطاع العقارات.
- تخفيف قيمة الأعباء وذلك من خلال بيع بعض المعدات والوسائل التي يملكها الصندوق، والتي كانت تحمله أعباء أكثر من أن تحقق إيرادات.
- استثمار مجموع الأقساط المحصلة في عدة مجالات قصد تحقيق إيردات بدل تركها على حالها دون استثمار.

رابعا- النتائج التي حققها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة: يمثل التمثيل البياني التالي النتيجة المالية المحققة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

الشكل رقم (08): تمثيل بياني يعبر عن النتائج المحققة من الصندوق (1999-2014)

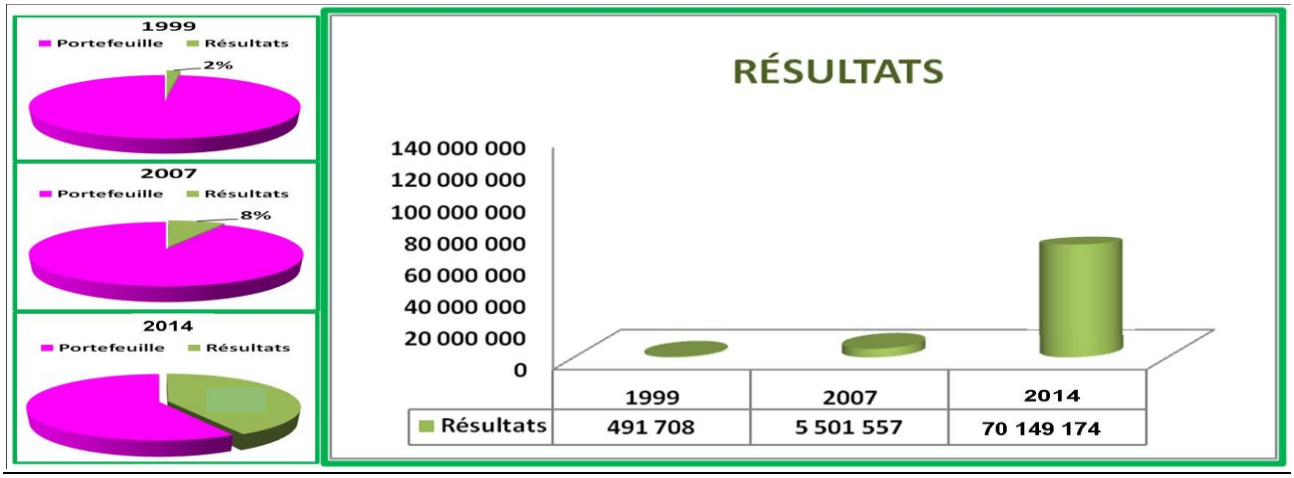

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

من خلال الجدول السابق نجد أن النتيجة المالية المحققة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قد سجلت ارتفاعا منقطع النظير، وذلك بارتفاعها من 2 % سنة 1999 إلى

8 % سنة 2007 لتصل إلى حدود 40 %سنة 2014، حيث هناك عدة أسباب أدت إلى ارتفاع النتيجة المالية والتي من بينها:

- انخفاض الحوادث وبالتالي انخفاض قيمة التعويضات وهذا ما ينعكس إيجابا على قيمة النتيجة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- انخفاض الأعباء التي كان يتحملها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وهذا ما لاحظناه في الشكل السابق وبالتالي تحسن مستوى النتيجة المالية.
- استثمار الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الأموال المحصلة من أقساط التأمين في ميادين أخرى قصد تحقيق أرباح رأسمالية.
- زيادة عدد الأعضاء المنظمين إلى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وبالتالي زيادة قيمة الاشتراكات المدفوعة من قبل الأعضاء ومنه ارتفاع النتيجة المالية.
- زيادة عدد عقود التأمين المبرمة بين الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وبين الفلاحين وبالتالي زيادة الإيرادات.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد أن قمنا بتناول أهم شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري، واهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس بعدما كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية وتأميمه من أجل مراقبته مراقبة جيدة وفعالة وهذا من أجل تحسين خدماته لتتماشى وما يطلبه المؤمن، قمنا بدراسة ميدانية حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي حيث قمنا بتعريفه وذكر نبذة تاريخية عن نشأته وإبراز أهم الوظائف التي يقوم بها وذلك من أجل تحسين ودعم التنمية الفلاحية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية للخارج.

أما بالنسبة لعملية التأمين التي قام بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة فهي تعبر عن مدى دعم شركات التأمين للنشاط الفلاحي وذلك من خلال تعويض الفلاح عن الخسائر التي لحقت به، هذا ما أدى إلى تخفيف حدة الخسارة التي قد تلحق بالفلاح نتيجة تحقق الخطر هذا من جهة ومن جهة أخرى بعث الطمأنينة والراحة في نفوس الفلاحين وتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك من خلال المنتجات التأمينية التي تقترحها على الفلاحين من أجل الاقبال على التأمين الفلاحي.

ومن خلال كل ماسبق يتضح لنا الدور المهم الذي تلعبه شركات التأمين في دعم نشاط القطاع الفلاحي، ذلك كونه يعتبر دعامة بالنسبة للفلاحة والفلاحين على حد سواء، هذا ماساهم في نمو القطاع الفلاحي وازدهاره ولو بالشيء اليسير، لكن تبقى الثقافة التأمينية لدى الفلاح ضعيفة ذلك كونه لا يثق في شركات التأمين من جهة ومن جهة أخرى عدم قرب شركات التأمين من الفلاحين.

الخاتمة:

يخلص بنا القول في نهاية الدراسة أن موضوع التأمين موضوع متشعب ومرتبط بجوانب عديدة، منها الاقتصادية ومنها الاجتماعية والمهم والأهم موضوع دراستنا الجانب الفلاحي ، حيث أن الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من نتائج الأخطار المختلفة التي قد تحدث، وبذلك يساهم التأمين في توفير الاستقرار والأمان للفلاحة بصفة عامة وللفلاح بصفة خاصة بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية ورجال الأعمال.

وبما أن التأمين يعتبر ركيزة أساسية في بناء أي اقتصاد وطني قوي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا نجد أن الدولة سعت جاهدة من أجل تحقيق هذه الأخيرة (التنمية الاقتصادية) وكان عليها أن توسع هياكلها التمويلية وإيجاد مؤسسات مالية فعالة تمكنها من ضمان الاستقرار للقطاع الفلاحي في الجزائر، ومن بين هذه المؤسسات التي تعتمد عليها الدولة نجد شركات التأمين التي يمكن لها أن تقوم بدور فعال في عملية تأمين هذا القطاع الفلاحي، إضافة إلى تجميع رؤوس الأموال وذلك عن طريق الفروق بين الأقساط المحصلة من المؤمنين والتعويضات المقدمة لهم نتيجة تحقق الخطر موضوع التأمين وإعادة استثمارها في شتى الميادين خاصة الميدان الفلاحي وذلك بهدف الوصول إلى تنمية فلاحية حقيقية مع تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك لن يتحقق إلا إذا منحت هذه المؤسسات جميع الصلاحيات لتسير نفسها بنفسها دون أي قيود عدا المتابعة والمراقبة على طريقة التسيير المالي من الجهات المختصة في الدولة، بالإضافة إلى كل هذا يجب أن تلقى شركات التأمين التشجيع والدعم اللازم من طرف الدولة من أجل توسيع رقعة نشاطها والمساهمة مع شركات أخرى.

بناءا واعتمادا على الدور البارز الذي يمكن أن يقوم به قطاع التأمين خاصة التأمين الفلاحي يمكننا الإجابة على إشكاليتنا المطروحة في دراستنا، **حيث تساهم شركات التأمين مساهمة معتبرة لا بأس بها في دعم نشاط القطاع الفلاحي وذلك من خلال التغطية التأمينية التي توفرها لهذا لقطاع ضد مختلف المخاطر التي قد تلحق به خسائر مادية، وبالتالي تسعى شركات التأمين من خلال نشاطها التأميني الذي تقوم به إلى دفع عجلة التنمية الفلاحية والتي تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ككل وذلك من خلال تحقيق الإيرادات وتخفيف حدة البطالة و الحد من التبعية للخارج أي تحقيق الاكتفاء الذاتي وهو جوهر دراستنا.**

وعلى ضوء ما سبق ونتيجة للدور المهم الذي يقوم به قطاع التأمين في عملية التنمية الفلاحية بالخصوص والاقتصادية والاجتماعية بالعموم التي تعتبر بمثابة غاية الدولة، فإنه صار من اللازم على الدولة الجزائرية السعي جاهدة وراء توفير الوسائل اللازمة والإيجابية التي تؤدي إلى النهوض بقطاع التأمين، وعلى واقع نتائج البحث التي قد تم التوصل إليها والتي كانت كالتالي:

النتائج:

- شركات التأمين لها دور كبير وفعال في دعم التنمية الفلاحية وذلك من خلال مختلف المنتجات التي تقوم بعرضها على الفلاحين بغية تشجيعهم على الاستثمار في هذا القطاع، وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.
- شهد القطاع الفلاحي عدة اصلاحات من أجل تحسين مستوى الفلاحة في الجزائر وذلك من خلال تطبيق عدة برامج اصلاحية مثل برنامج الثورة الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وهذا مايثبت صحة فرضية الثانية.
- إن من أهم البرامج الفلاحية المطبقة من طرف الجزائر هو برنامج الثورة الفلاحية والذي اعتمد على سياسة الأرض لمن يخدمها، وكان الهدف منه تشجيع الفلاحين على الاهتمام بالقطاع الفلاحي والاستثمار فيه وذلك من خلال عدة محفزات مثل : حق تملك الأراضي، والحصول على الدعم من طرف الدولة.
- تواجه خدمات التأمين الفلاحي في الجزائر معوقات عديدة، والتي من أهمها عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الفلاحية والحيوانية، عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين الفلاحي وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية واعتمادهم الكبير على الدعم الذي تقدمه الدولة في الجانب الفلاحي هذا ما جعلهم لا يقبلون على التأمين بشتى أنواعه.
- لقد ساهم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة وإلى حد كبير في دعم نشاط القطاع الفلاحي بالمسيلة، وذلك من خلال مختلف عمليات التأمين التي قام بها من أجل تغطية الأخطار التي تواجه الفلاحين وبالتالي التشجيع على الاستثمار في الجانب الفلاحي وهو الهدف المنشود الذي يريد الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي تحقيقه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- غياب الثقافة التأمينية لدى الفلاحين الجزائريين، حيث يقتصر الفلاحين على الإقبال على التأمين الاجباري فقط وهذا ما جعل التأمين الفلاحي لا يلقى رواجا لدى عامة الفلاحين وبالتالي عدم تحقيق جميع أهدافه على أرض الواقع.

أما فيما يخص التوصيات والاقتراحات والتي يمكن أن نقوم بطرحها والتي تساعد شركات التأمين في الجزائر على مزاولة نشاطها بكل حرية ودون أي قيود إضافة إلى تنمية الطلب على خدماتها، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الأقساط المحصلة التي تساعد في عملية التنمية الفلاحية فكانت كالتالي:

التوصيات:

- يجب على الحكومة الجزائرية منح شركات التأمين الحرية والمرونة اللازمة لممارسة نشاطها في ظل درجة عالية من الضمان مع عدم فرض قيود على نشاطها.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات للتأمين الفلاحي تشمل خارطة الإنتاج، المخاطر، الخسائر وتحديثها بشكل متواصل.
- الاهتمام بنشر الوعي التأميني الفلاحي في وسط الفلاحين مع شرح أهميته وإبراز أهدافه التي تشجع الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي وبالتالي تحقيق التنمية الفلاحية ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- إمكانية التعاون بين شركات التأمين والبنوك من أجل نشر وترويج منتجات التأمين الفلاحي من خلال ما يسمى بالتأمين المصرفي.
- اهتمام الحكومة بقطاع التأمين وخاصة التأمين الفلاحي، والعمل على توفير الدعم اللازم لأقساط التأمين لصغار الفلاحين الذي لا يستطيعون دفع أو تحمل هاته الأقساط.
- تحرير أو خوصصة شركات التأمين وذلك بنقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ولو بنسبة 50% وطرحها للبيع في شكل أسهم قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية، وهذا بغية تشجيع القطاع الخاص من أجل المساهمة في دعم النشاط الفلاحي .
- تشجيع شركات التأمين على الاستثمار في قطاع البناء وتشجيع الأفراد على تملك السكنات عن طريق شراء وثائق التأمين على الحياة، هذا ما يؤدي إلى تحقيق أرباح رأسمالية بالنسبة لشركات التأمين وبالتالي إعادة استثمار هذه الأرباح في مختلف الميادين وخاصة الميدان الفلاحي.

- على غرار تملك المساكن فإن قيام شركات التأمين بشراء قطعة أرض قصد استصلاحها وزراعتها وتمليكها للأفراد لقاء وثائق التأمين على الحياة بأقساط طويلة الأجل على أن تضمن هذه الأقساط ثمن الأرض والفوائد وقسط التأمين، وتتحمل شركة التأمين القيمة الباقية من قيمة الأرض في حالة وفاة مالك الأرض (مالك الأرض في الوثيقة) وبالتالي زيادة الطلب على التأمين، مما يؤدي إلى امتصاص نسبة البطالة في البلاد وتشجيع تملك الأراضي بهدف استصلاحها وبالتالي دعم نشاط القطاع الفلاحي .
- ينبغي تحرير شركات التأمين من العمل بتعريفة موحدة بل ترك الحرية الكاملة لكل شركة في العمل في ظل منافسة قوية دون الإخلال بالقواعد التي تنص عليها التشريعات والقوانين التي تصدرها الدولة، ومن منافسة حرة وشريفة وبالتالي زيادة الجودة وانخفاض التكاليف، هذا مايشجع الفلاح على التقرب أكثر من شركات التأمين من أجل الاستفادة من خدماتها ومنتجاتها خاصة في المجال الفلاحي.

وفي ختام دراستنا هاته نجد أنفسنا قد تطرقنا إلى جزء يسير من موضوع كبير وواسع لا يزال يستحق المزيد من البحث والإثراء، لذا ندع الباب للعديد من الآفاق البحثية المستقبلية التي يمكن أن يتناولها الباحثون في المستقبل ومن بين المواضيع التي نراها تشكل آفاقا مستقبلية للبحث نجد:

- إشكالية تحفيز الطلب على التأمين الفلاحي.
- تحرير سوق التأمينات.
- كيفية تسويق خدمات التأمين الفلاحي.
- الاستثمار في شركات التأمين.

قراءة
في
كتاب
الأمر بالمعروف

قائمة المراجع:

الكتب:

1- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

2- النمري خلف بن سليمان بن صالح ، **الخصائص والقواعد الأساسية للإقتصاد الفلاحي في الإقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

3- أسامة عزمي سلام و شقيري نور موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2010.

4- السويدي محمد ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1990.

5- السنهوري عبد الرزاق أحمد ، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**، المجلد الثاني،الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1998.

6- العطار عبدالناصر توفيق ، **أحكام التأمين في القانون المدني والشريعة الإسلامية**، مطبعة السعادة، القاهرة،1973.

7- بهلول محمد بلقاسم حسن ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

8- هلالي محمد جمال علي وشحاتة عبد الرزاق ، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارة وشركات التأمين)** ،الطبعة الأولى ، دار النهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.

9- هني أحمد ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1991 .

10- محيو أحمد ، ترجمة محمد عوب صاصيلا ، **محاضرات في المؤسسات الإدارية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1996.

11- محمد حامد حسن ، **الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل**، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13أفريل ،2010.

12- معراج جديدي ، **مدخل لدراسة قانون التأمينات الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر ،1996.

13- مصطفى محمد رشراش ، العوايدة محمد ، **إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الاتحاد الاقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، الأردن، 2010.

14- صدوق عمر ، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 1988 ، ص 65.

15- صديقي محمد صالح الدين ، **التأمين ورياضاته**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1973 .

16- قاسم محمد حسن ، **محاضرات في عقد التأمين**، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان 1999.

17- راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

المذكرات:

1- بودلال علي ، **القطاع الحكومي والمشكل المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2000.

2- زويتر الطاهر، **إشكالية التشغيل في الفلاحة_ دراسة حالة الجزائر_** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر، 1997.

3- حاجي العجلة ، تطور **القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر ، 1997.

4- حداد بختة ، **مجهودات تكثيف الفلاحة الجزائرية في فترة الثمانينات وأثارها على إنتاج البقول_دراسة تطبيقية لمدينة اسطاوالي_** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية بالخروبة، جامعة الجزائر ، 1996.

5- حوحو حسينة ، **تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للظبط والتنمية الفلاحية وإنعكاساتها على البطالة_**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003.

6- طبايبة سليمة ، دور **محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة : الشركة الجزائرية للتأمين**، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة سطيف 1-، 2014/2013.

7- لعور صندرة ، **التأمين على أخطار المؤسسة_ دراسة حالة تأمين على خسائر الاستغلال_**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري_قسنطينة_،2007-2008 .

8- سعيدي سماح ، **دور حوكمة المؤسسات في تحسين خدمات شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة بسكرة)**، مذكرة غير منشورة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014،الجزائر.

9- عمروش فايزة بن ، **واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،الجزائر، دفعة 2007-2008.

الملتقيات:

1- شعباني اسماعيل ، **السياسة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائري** ، الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.

2- بوفوة شعيب وبودلال علي ، **إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع_**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.

3- بن حمادي عبد القادر، **تطوير الاستغلال للمياه الجوفية في أحداث تنمية القطاع الفلاحي**، الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.

القوانين :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة في : 12/ 04 / 1995 .

2- المادة 172، القانون رقم 80-07 الصادر بتاريخ 12 أوت 1980 المتعلق بالتأمينات، العدد 13، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 1980.

3- المادة 619، القانون المدني الجزائري الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2007.

المراجع الإلكترونية:

1- الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2017/04/13.

2- الموقع الرسمي للجزائرية للتأمينات، متوفر على (www.2A.dz.)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

3- الموقع الرسمي لشركة التأمين تروست الجزائر، متوفر على الموقع: (www.trustalgeriains.com)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

4- الموقع الرسمي للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، متوفر على (www.cagex.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

5- الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للتأمين، متوفر على (www.saa.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

6- الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل، متوفر على (www.caar.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

7- الموقع الرسمي للشركة المركزية لإعادة للتأمين، متوفر على (www.ccrdz.com)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

8- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، متوفر على (www.cnma.dz)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

9- الموقع الرسمي للعامة للتأمينات المتوسطية، متوفر على (www.gamassurances.com)، تاريخ الإطلاع: 06 أفريل 2017.

10- الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات، متوفر على (www.cna.dz)، تاريخ الإطلاع: الإثنين 06 أفريل 2017.

المنشورات:

1- منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكالة المسيلة.

2- منشورات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

مقدمة

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE DE M'SILA

RESEAU BUREAUX LOCAUX CRMA de M'sila

DENOMINATION	CODE	ADRESSE
Crma M'sila Siège	252	cite administrative m'sila
Boussada	253	rue serguin brahim bou saada
Sidi aissa	254	route ain elhadjel commune sidi aissa
Berhoum	255	centre ville barhoum
Ain el melh	339	route bou saada ain el melh
Ben srour	340	commune ben serour
Hammam dalaa	341	commune hammam dalaa
Ouled derradj	342	commune ouled derradj
Ain el hadjel	347	route de sidi aissa
Magra	362	commune magra
Sidi ameur	363	cite administrative sidi ameur
Medjedel	369	Medjedel centre
Belaiba	370	route batna commune belaiba
M'sila centre	371	lotissement 270 logements
M'sila Ichebilia	372	cite ichebilia m'sila
Ounougha	373	commune ounougha
LS msila	734	ccls zone industriel m'sila
Syrpalac M'sila	934	cite administrative m'sila
Bousaada centre	434	commune bousaada
Slim	497	Slim centre
Ouled addi guebala	498	addi guebala centre
Maarif	499	Maarif centre
Ain el khadra	513	ain khadra centre
Beni ilmane	514	beni ilmane centre
Bousaada ouest	515	Bousaada ouest
Msila route ouled derradj	516	Msila route ouled derradj
Msila centre ville	506	Msila centre ville
Msila sonetex	507	Msila sonetex
Berhoum centre ville	508	Berhoum centre ville
Magra centre ville	509	Magra centre ville
Djebel messad	511	Djebel messad centre
Maadid	512	Maadid centre

NOM :
PRENOM :

VACHES DANS LE CADRE ANSEJ

SIGNALEMENT DE L'ANIMAL	AGE ANS	N° DE BOUCLE BOUCLE	ETAT PHYSIOLOGIQUE	VALEUR PAR ANIMAL	STADE GEST	O.B.S.
FLECKVIEH-PR	2 ANS	2929	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
FLECKVIEH-PR	2 ANS	4381	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
FLECKVIEH-PR	2 ANS	7701	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
FLECKVIEH-PR	2 ANS	0 110	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
FLECKVIEH-PR	2 ANS	9096	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
FLECKVIEH-PR	2 ANS	0 504	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
FLECKVIEH-PR	2 ANS	3451	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
MONTBELIARDE-PR	2 ANS	8737	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
FLECKVIEH-PR	2 ANS	4942	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE
BRUNE DES ALPES	2 ANS	0 702	PLEINE	320 000,00	/	ASSURABLE

Mutuelle Bovine

Identification du contrat

Assuré 2520045910

Adresse ouadhi msila

Permis n° 046014

Délivré le 29/09/2013

Date d'effet 15/04/2014 Date d'expiration 15/04/2015

Lieu chella

Garanties

	Garantie	Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime nette
09 640-03	«Mortalité Bovins	6 400,000.00	320,000.00			320 000.00
09 640-06-02	«Risque Gestation	6.400.000.00	96.000.00			96.000.00
06 130-12-01	«Batiment d'élevage construit en dur	2.000.000.00	2.400.00			2.400.00
06 130-12-04	«Matériels et outils d'élevage construction en dur	772.000.00	926.40			926.40
06 130-12-15	«Cheptel vif construction en dur	6.400.000.00	7.680.00			7.680.00
13 101-08-02	«Recours des voisins et des tiers construction en semi le	500.000.00	240.00			240.00
06 230-01	«Explosions baliments agricoles	9.172.000.00	917.20			917.20
09 130-03	«Dégâts des eaux sur baiments agricoles	9.172.000.00	7.337.60			7.337.60
06 330-13	«Tempête sur baiment d'élevage	9.172.000.00	9.172.00			9.172.00
06 420-16	«Inondation sur baiment d'elevage	9.172.000.00	9.172.00			9.172.00
13 121-01-01	«Dommages corporels	1.000.000.00	400.00			400.00
13 121-01-02	«Dommages matériels	200.000.00	80.00			80.00

Décompte

Prime nette: 454,325.20 Accessoires: Taxes: Timbres:

Réduction: Complément 500.00 Td: 40.00 Net à payer:

Majoration: 454,865.20

L'Assuré (lu et approuvé)

Etabli le : 16/04/2014

الملحق رقم:

(1)

M'sila le 16/04/2014

PROCES VERBAL

VÉRIFICATION ET IDENTIFICATION DES ANIMAUX

NOM :

PRENOM :

ADRESSE :

WILAYA : M'SILA.
DAIRA : CHELLAL.
COMMUNE : OULED-MADHI.
VILLAGE : OULED-MADHI .

Je soussigné Docteur **BRINIS Mourad** , Vétérinaire Expert agréé par l'Union des assurances et réassurances, ayant reçu mandat par le C.R.M.A de la Wilaya de M'SILA afin de souscrire à l'assurance multirisque le cheptel bovin de Mr :

- Visite effectuée le : 16 - 04 - 2014.
- Accompagnateurs : : Chef service production CRMA M'sila.
  : Eleveur à assuré.

- Nombre de vache laitière proposée à l'assurance : Vingt (20) **têtes .**
- Origine du cheptel : Importation .
- RACES : FLECKVIEH (PR) - MONBELIARDE (PR) – HOLSTEIN(PN) – BRUNE DES ALPES (GRISE) .
- Type d'élevages : - Libre jour (pâturage) ce type d'élevage évites pas mal de problèmes comme par exemple des boiteries dues aux panaris, blessure du sabot ou abcédassions de l'espace inter-digité…...
  - La nuit les bêtes sont entravée pour éviter les accidents qui peuvent survenir entre les vaches si elles sont libre par exemple des glissades dans

BRINIS Mourad
-Docteur Vétérinaire-
-A.V.M/0007-
EXPERT D.A.R
10/2014

- Etat d'embonpoint : Bon état .
- Bêtes destiner à la production laitière .
- Abreuvoir : Les bêtes s'abreuvent à l'extérieur de l'etable dans un abreuvoir en demi-buse dans l'aire d'exercice (voir photo) .
- Aire d'exercice : Existe à coté de l'étable ou les vaches sont libre pendant toute la journée.
- Animaux destiné : A la production lait.
- Entretien du cheptel :Par lui même et les membre de sa famille.
- Des conseilles pour le nettoyage de la machine a traire ainsi que son réglage et la durée maximale qu'il doit laisser la machine pendant la traite pour chaque vache, ainsi la façon d'alimenté le cheptel lui ont été donné.
- Ainsi que le nettoyage et la désinfection de la mamelle à l'eau tiède qui prépare cette dernière plus exactement la trame mammaire à la traite.
- Mangeoires : Construit contre le mur du bâtiment avec le système d'attache CORNADIS pour immobilisé les vaches pendant la traite.
- Suivis du cheptel : Par un vétérinaire.
- Des recommandations pour le déparasitage interne du cheptel vue que c'est la période ont été donné.
- Cette dernière opération a premièrement un but sanitaire que le cheptel soit au mieux de sa forme , deuxièmes un but sur le de la reproduction pour les préparé à la saillie par les taureaux .

Bâtiment : 01 :

BATIMENT :

-Dimension : Longueur : 15m sur largeur : 10m.

-Conformité : Le bâtiment est construit en dur parpaing et le

(Voir photo) .

OBSERVATIONS IMPORTANTES :

- Les Vaches laitières présentent dans l'étable : sont ASSURABLE.
- L'éleveur est informer :
  - Qu'aucun animal ne doit sortir et /ou entré dans l'étable sans informer la C.R.M.A
  - Ni réformer les animaux assurés de son propre chef sans informé la C.R.M.A

CONCLUSION :

L'expert

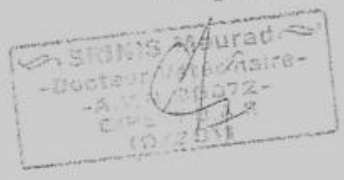

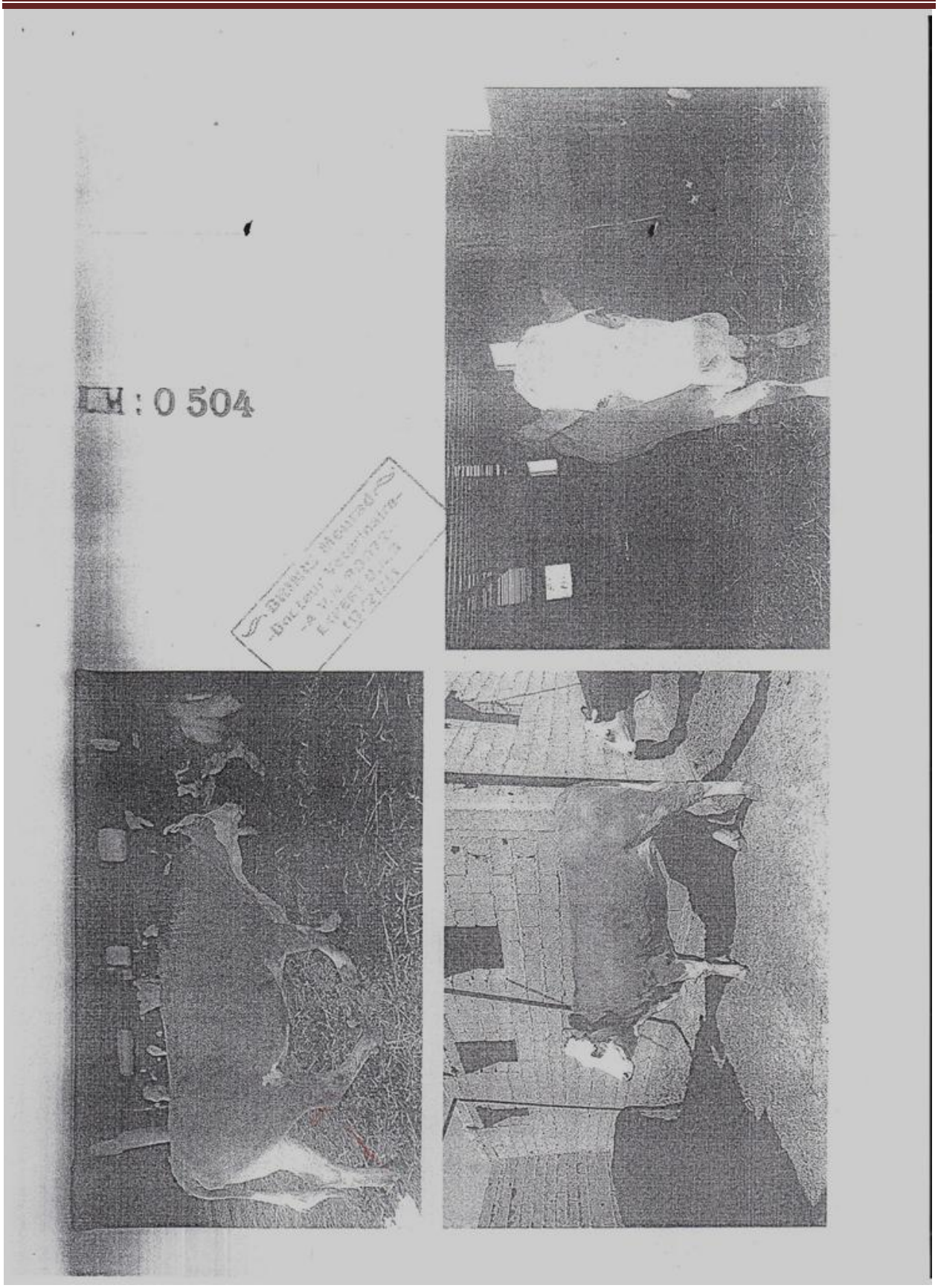
LH : 0 504

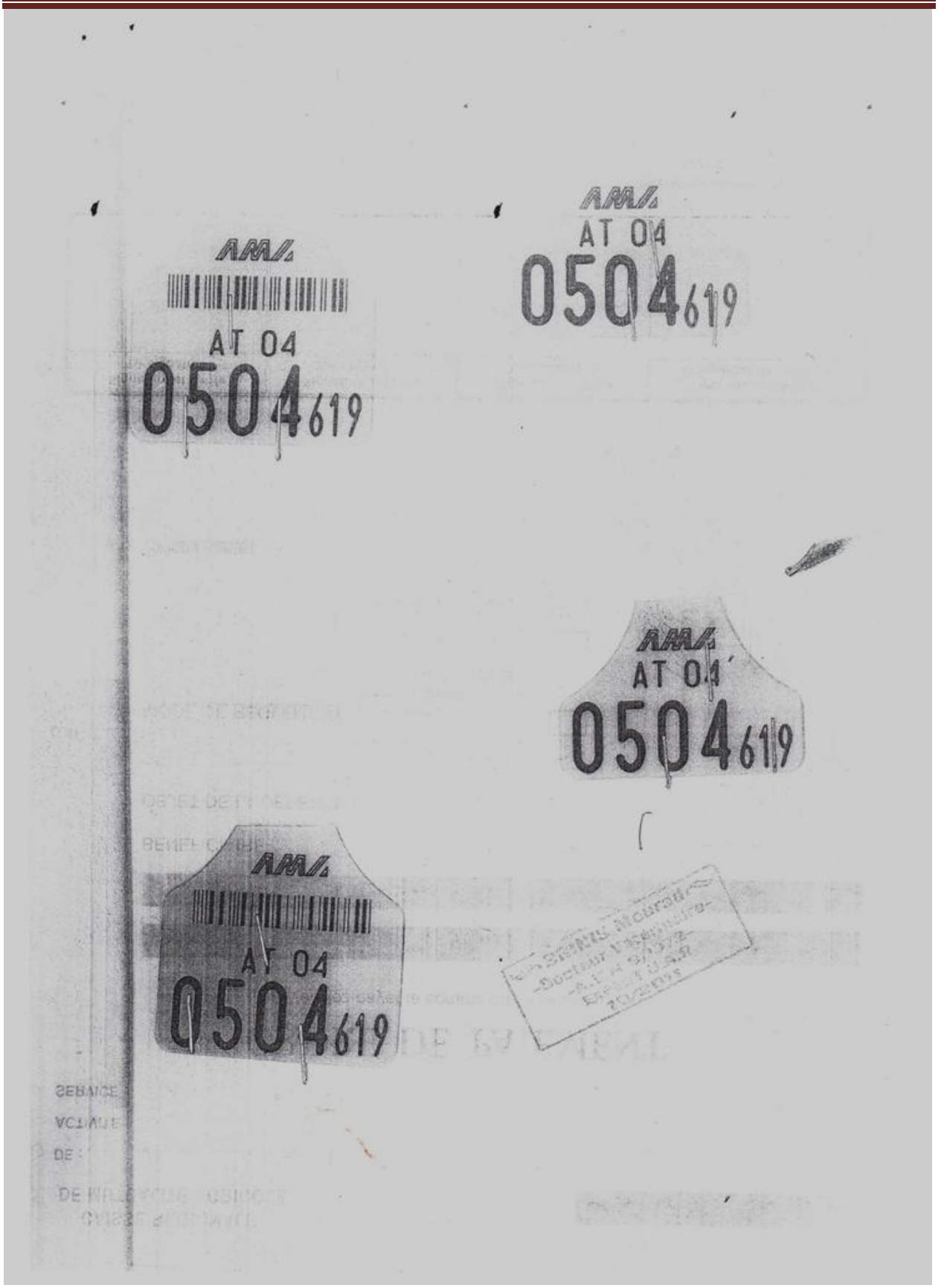
AMA
AT 04
0504619
AMA
AT 04
0504619
AMA
AT 04
0504619
AMA
AT 04
0504619

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
CITE ADMINSTRATIVE MSILA
TEL : 035.55.06.83 FAX : 035.55.14.06

ANNEXE À LA POLICE D'ASSURANCE
N° POLICE : 252/30/2014/00077
SOUSCRITE PAR MONSIEUR :
DEMEURANT à : O.Madhi -M'sila-

CLAUSE SUBROGATOIRE

La présente police est régie tant les conditions générales et particulières que par les dispositions spéciales que suivent :

D'un commun accord entre les parties. Le Sociétaire concerné expressément à ce qu'en cas de sinistres, les indemnités que lui seraient dues, à ce titre par la Société, soient versées au profit du

1er Rang BADR AGENCE.MSILA
2er Rang ANSEJ M'sila.

Et ce jusqu'à concurrence du montant des dettes éventuellement détenues par celle - ci sur le Sociétaire, lequel est de ce fait, subrogé au profit du

1er Rang BADR AGENCE.MSILA
2er Rang ANSEJ M'sila.

P/CRMA

P/ SOCIETAIRE

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Réassurée, garantie et fédérée par la CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Régie par la Loi du 4 Juillet 1900
Agréée par arrêté du Ministère de l'Economie Nationale en date du 27 Avril 1964
Ordonnance N° 72-64 du 3 Décembre 1972
Siège 24, Boulevard Victor Hugo - Alger

MULTI RISQUES
BETAIL (2)

N° ..... Exercice .....

N° Police	N° d'inscription	NOM, QUALITE ET ADRESSE, LIEU DU RISQUE	Date du Sinistre
252302014000077		Oulade Madhi M'sila	09-10-2014
Date d'effet de la garantie			Date de la déclaration
16-04-2014			12/10/14

3315

DECLARATION DE SINISTRE

Nom et Qualité du Sociétaire : .....

Adresse : Oulade Madhi M'sila

Assuré par Police N° 252 30 2014000077 à effet du 16-04-2014 au 15-04-2015

Je soussigné Monsieur, ...

agissant en qualité de, ... déclare qu'un sinistre ..... (1)

est survenu le ..... à ..... heures, dans les circonstances suivantes :

MORTALITE

RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LA MORTALITE

Signalement complet de l'animal : VACHE N° 0504 VLK

(espèce - sexe - race - robe - tares importantes) : .....

N° d'article : 0504 N° d'identification : Mortalité

Causes du Sinistre : .....

Je vous informe que j'ai appelé sans tarder M. .....

Vétérinaire à ..... et m'engage à remettre aussitôt à la C.R.M.A. le certificat de constat qu'il aura établi.

(1) - *Indiquer la nature du sinistre : Mortalité - Incendie - Dégats des Eaux - Accidents*

Délais de Déclaration : Conformément aux Conditions Générales Art. 8 et 9, le Sociétaire est tenu d'adresser cette déclaration à la Société dans les 24 heures en cas de Sinistre Mortalité, et au plus tard 7 jours en cas de sinistre Incendie - Dégats des Eaux ou Accidents Responsabilité Exploitation.

(Voir au Verso)

C - 2762

Dr BRINIS Mourad

Vétérinaire Expert agrée par l'UAR

El-hachimia , Wilaya de Bouira

Tél : 05 50 526 151

(37)

Procès verbal d'expertise vétérinaire d'un sinistre bétail

Vache n° : 0504

Nom de l'assurée :

Adresse : OULED-MADHI ; M'SILA.

Date de l'expertise : 09 /10/2014

BRINIS Mourad
-Docteur Vétérinaire-
-A.V.N 000172-
EXPERT U.A.R
10/2014

El-hachimia : 09/10 /2014

Rapport d'expertise vétérinaire

Agissant en qualité d'expert vétérinaire désigné par la CRMA de M'sila en date du 09/10/2014, je me suis déplacé sur les lieux du sinistre indiqués par l'éleveur , accompagné par le chef de service sinistre de la CRMA m'sila ; et de l'éleveur ; afin de constater et de procéder à l'estimations des pertes résultant de ce sinistre.

- **Etait présents sur les lieux du sinistre :**
  - Mr : : L'éleveur assuré.
  - Mr : :Chef de service sinistre de la CRMA de M'sila.

- **Référence du contrat :**
  - Police n° : 252/30/2014/00077 .
  - Date d'effet :16 /04 /2014.
  - Date fin de contrat : 15 /04 /2015.
  - Date du sinistre : 09 /10/2014.
  - Date d'expertise : 12 /10/2014.

- **Référence du dossier :**
  - Dossier n° : /
  - Date de sinistre : 09/10/ 2014.
  - Date de désignation : 09/10/ 2014.
  - Data d'expertise : 12 /10/2014.

- **Lieu du sinistre :**
  MORTALITE au niveau de la ferme de l'éleveur sis à Ouled-Madhi. Wilaya M'sila .

- **Objet du sinistre :**
  - L'animal d'espèce Bovine ,de race Fleckvieh (PR) , Dont le numéro d'identification est « 0504 »
  - Des photos de cet animal ont été prises et comparées à celles figurant dans le rapport de vérification de risque établi le : 16/04/2014 .
  - Les caractéristiques de la robe correspondent du point de vue phénotype (voir photo).

- **Nature du sinistre**
  - LA MORTALITE a eu lieu au niveau de la ferme de l'éleveur sis à Ouled-Madhi.

- **Age de l'animal :**
  - ✓ 2 ans.

- **Circonstances du sinistre :**
  - ✓ **La mortalité s'est produite a la ferme de l'éleveur sis à Saida Ouled-Madhi.**
  - ✓ **A l'autopsie on a constaté des lésions de Réticulo-Péritonite-Traumatique d'origine ferreux.**

CERTIFICAT VETERINAIRE

De Mortalité

Je soussigne, Docteur vétérinaire N° D'AVN : 07008
Certifie avoir constaté la mortalité d'une vache.

Ci-dessous décrit (s) :

- Espèce : bovin
- Race : FLK.
- Âge : 02 ans
- Sexe : femelle
- Robe : pie rouge.
- N° d'identification: 0504.

Diagnostic : (A L'autopsie)

Réticulite péritonite traumatique confirmé par l'autopsie.

Appartenant à Mr :

Demeurant : saîda- ouled madhi –m'sila

Fait à : m'sila le : 09/10/2014

Dr. vétérinaire

(Cachet et signature)

Dr. Vétérinaire
AVN: 07008
Insémination artificielle / Bovins
Apiculture et élevage des Reines

(Le présent certificat a été délivré pour servir et valoir ce que de droit)

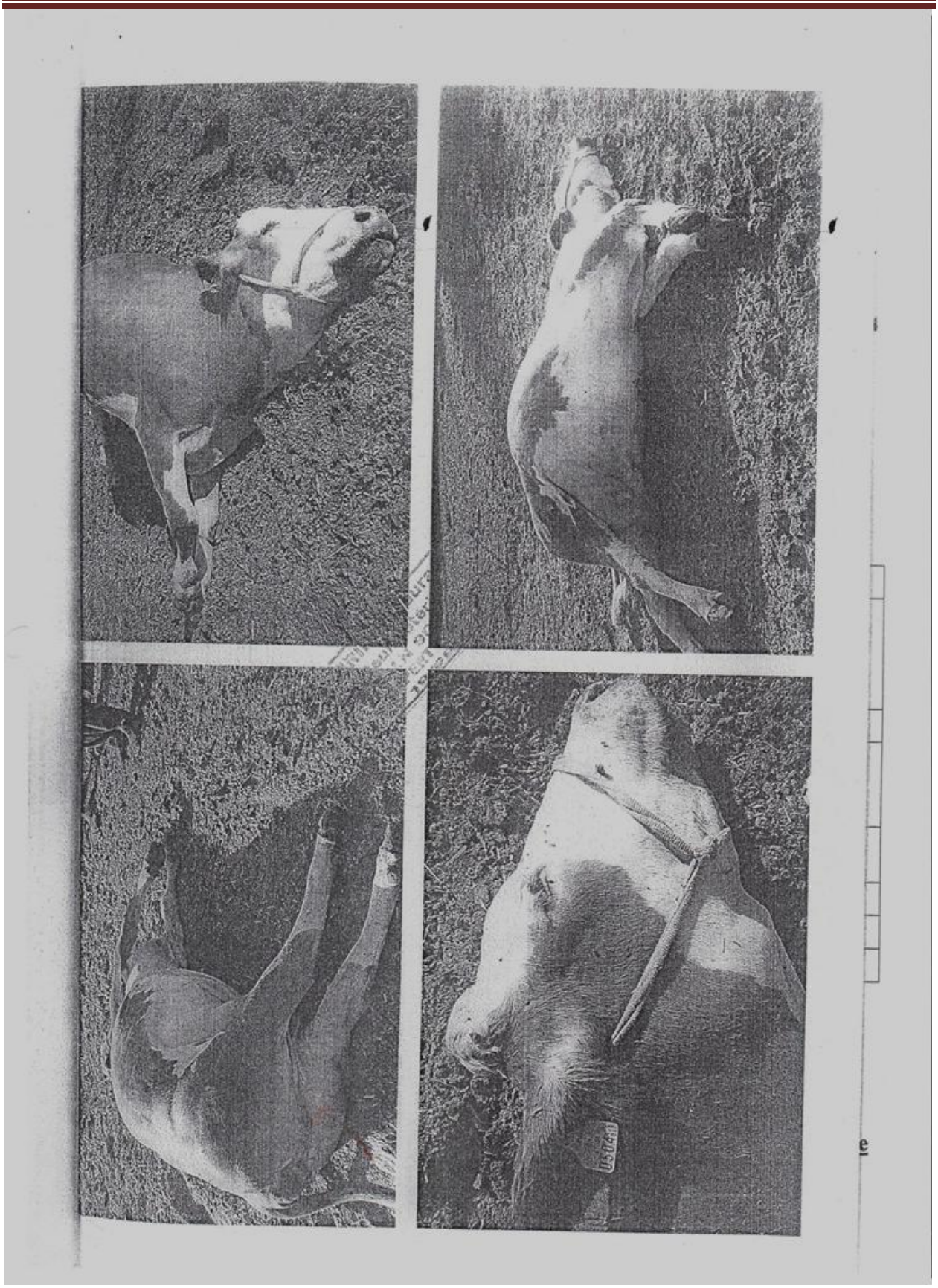

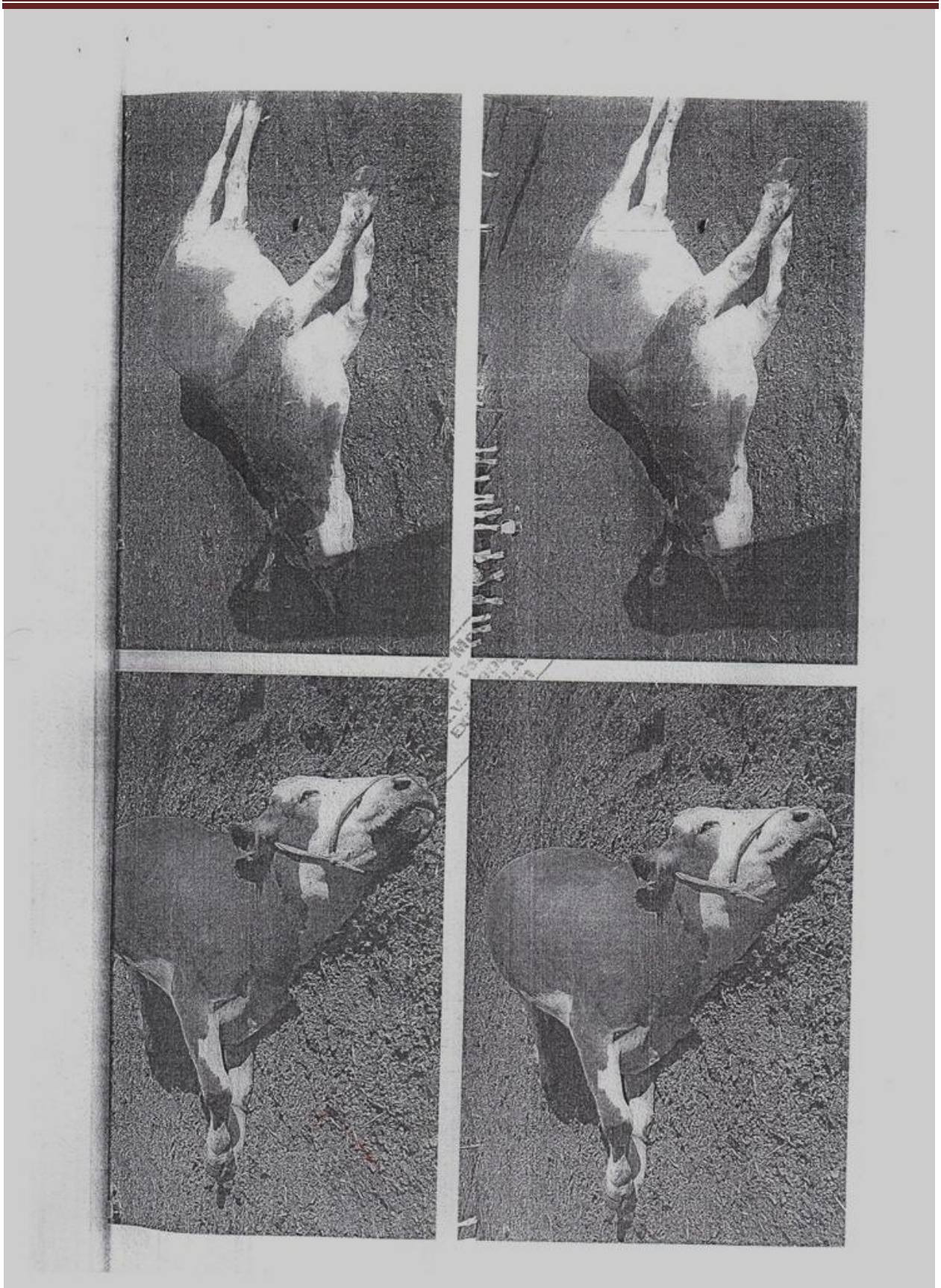

Evaluation du sinistre :

- ✓ **Valeur assurée : 320 000.00 DA.**
- ✓ **Valeur de l'animal veille du sinistre : 300 000.00 DA.**
- ✓ **Franchise de 10% : 30 000.00 DA**
- ✓ **Indemnité nette : (300 000 .00 - 30 000.00) =**

270 000 .00 DA

➢ **Documents joints :**

- Les photos de la vache lors de la visite de risque.
- Les photos de la vache le jour du sinistre.
- Certificat de mortalité.
- Boucle d'identification.

L'expert.

28

CAISSE REGIONALE
DE MUTUALITÉ AGRICOLE

DA.:

DE :

ACTIVITE :

SERVICE :

ORDRE DE PAIEMENT

Veuillez payer la somme de (en toutes lettres)

BENEFICIAIRE :

OBJET DE LA DEPENSE :

MODE DE REGLEMENT : - Par virement
- Banque
- N° de compte

- Par chèque ordinaire

- Par chèque de banque

Pièces-jointes :

, le

Signature et Griffe 1er signature	Signature et Griffe 2ème signature	Signature et Griffe 3ème signature	Signature et Griffe du Comptable de l'activité

Bon pour exécution
Le Directeur de la CRMA

Réglé le :

Par :

C - 3706

تم بحمد الله